

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الثانية والعشرون



الجلسة العامة ٣

الثلاثاء، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الساعة ٩/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غورياب (ناميبيا)

سواحلنا المنخفضة والهشة والمئات من الجزر، مما يعرض
اقتصادنا الهش للخطر ويهدد مواردنا البيئية الثمينة.

افتتحت الجلسة الساعة ٩/١٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة أولاً لمعالي
السيد جون بريسينو، نائب رئيس الوزراء ووزير الموارد
الطبيعية والبيئة في بليز.

السيد بريسينو (تكلم بالانكليزية): يُعرب وفد بليز
عن ارتياحه لانتخابكم، سيدي، لرئاسة هذه الدورة الهامة
جداً.

وبليز شأنها شأن معظم الدول في مجموعتنا، هي
بلد صغير. ومع أن بليز ليست جزيرة، إلا أنها تواجه
مشكلات مماثلة لتلك المشكلات التي تعاني منها البلدان
الأخرى في مجموعتنا، فالأقتصاد البليزي بحجمه
المحدود هو اقتصاد مفتوح. ومصير اقتصادنا تحدده إلى
حد كبير القوى المهيمنة على الاقتصاد العالمي، وهي قوى
لا نستطيع التحكم بها. وفي كل سنة تتهدد الكوارث

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وللتدليل على التزامنا ببناء القدرات، فإن حكومة بليز، في جملة مجهودات أخرى، صرفت جُل وقتها في السنة الماضية في زيادة جهودنا من أجل أن تتوفر لشعبنا إمكانية الوصول إلى مستوى أفضل من التعليم وإتاحة الفرصة للاستفادة منه.

إلا أننا ندرك تماما أنه ليس بوسعنا أن نحقق جميع أهدافنا بمفردنا. فنحن بحاجة إلى مساعدة شركائنا من الدول الأكثر تقدما. وفي هذا الصدد، يتعين علينا أن نعرب عن قلقنا إزاء الانخفاض الكبير في المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة.

والحفاظ على بيئتنا ينطوي أيضا على أهمية حاسمة بالنسبة لبقائنا. فهناك قطاعات كبيرة من سكاننا تعتمد على بحارنا، وكذلك على الموارد المتوفرة في غاباتنا وأدغالنا، من أجل بقائها. ونسعى باستمرار إلى وقف تدمير هذه الموارد الثمينة. إلا أن شركات كبيرة لديها من القوة ما يفوق قوة العديد من الدول لا تزال حتى اليوم على استعداد لتدمير بيئتنا سعيا وراء تحقيق الثروة الاقتصادية. وتجري باستمرار عمليات إلقاء النفايات الخطرة في محيطاتنا وبحارنا؛ وعمليات إزالة الغابات المطيرة؛ ولا تزال انبعاثات الغازات من البلدان الصناعية تؤدي إلى نضوب طبقة الأوزون. ورصيف الشعب المرجانية البالغ الأهمية الموجود في بليز والذي أعلنته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة موقعا تراثيا عالميا بات مهددا بالتدمير بسبب إلقاء النفايات في المياه الدولية، وهي نفايات تطفو على السطح حتى تصل إلى شواطئنا وإلى رصيف الشعب المرجانية في بلدنا. وهذه حالة خطيرة، ويتعين على المجتمع الدولي أن يصر على إنفاذ الأنظمة ذات الصلة. ويجب علينا أن نعمل على وقف نقل المواد المشعة وغيرها من المواد الخطرة عبر البحر الكاريبي. وإن وقوع كارثة كبيرة من شأنه أن يؤثر سلبا على بيئتنا ولا يمكن عكس اتجاهه. ويجب أن نعمل كل ما في مستطاعنا لحماية البحر الكاريبي وتحويله إلى منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة.

لقد مرت سبع سنوات على التفاوض الناجح بشأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ. وفي ريو التزم العالم بخفض انبعاثات غازات الدفيئة إلى مستويات تتواءم والمستويات التي كانت سائدة في ١٩٩٠، إلا أن مستويات الانبعاثات اليوم، ولا سيما من العالم المتقدم النمو، أعلى بكثير. فالدول الجزرية

ويؤدي تحرير التجارة إلى تناقص مستمر في إمكانية وصولنا إلى الأسواق التفضيلية المحدودة أصلا. وهذه هي المسائل التي يجب على منظماتنا أن نتصدى لها ونحن نواجه تحديات الألفية الجديدة.

وفي حين توجد بعض التحديات التي تفرضها علينا الطبيعة، ويجب علينا أن نطرح التساؤلات بشأن التحديات التي نواجهها والتي يشير لها البشر والمؤسسات. ونحن في مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية يجب علينا أن نضمن اضطلاع تلك المؤسسات التي تتولى مسؤولية تنظيم التجارة العالمية بالعمل على تأمين فرص نمونا وتنميتنا. ويجب عليها أن تدرك بأن الاستدامة المستمرة للبلدان المتطورة ترتبط باستدامة الدول النامية الأصغر حجما.

وبالرغم من أن التنوع الاقتصادي يشكل مهمة ضخمة، فإننا نحن الدول النامية ندرك أنه ضرورة لا مفر منها. وليس من السهل أبدا تغيير السلع التقليدية ووسائل الإنتاج التقليدية، إلا أننا نفهم الحاجة الملحة لذلك. فالتزامنا بالتجارة المنصفة يجبرنا على إعادة تصميم اقتصاداتنا. وكذلك فإننا ندرك محدودية مواردنا المالية والتكنولوجية، وهذه عوامل تؤدي إلى إعاقتنا في عملية التنوع التي نضطلع بها. فجولة المفاوضات التجارية في سياتل التي ستعقد تحت إشراف منظمة التجارة العالمية ينبغي أن تتسم بتوافر الاستعداد لتنفيذ الإصلاحات الضرورية لتحسين الأثر السلبي المترتب على اتفاقات ما بعد أوروغواي. ويمكن للدول الصغيرة النامية بل وينبغي لها أن تستفيد من آثار العولمة وتحرير التجارة بالموازاة مع شركائها من الدول المتقدمة النمو. وهذا هو التحدي الأكبر الذي يواجهه هذه الحقبة من زماننا.

وبما أننا نعرف أن البشر هم المورد الأهم في أي بلد فقد أولينا أولوية قصوى للتنمية البشرية. ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة يجب علينا أن نضمن الرفاه لشعبنا من خلال توفير السكن اللائق والخدمات الصحية لهم، وكذلك إمكانية الوصول إلى مياه الشرب والتعليم المناسب والتغذية المناسبة. ويجب علينا أن نحمي شبابنا وذرعهم، وندمجهم في خططنا للتنمية المستدامة. ويجب علينا أن نشرك النساء على جميع مستويات مناقشتنا وأعمالنا. فهناك حاجة للجميع وينبغي إدراجهن في هذا المسعى الكبير.

فنلندا البارحة باسم الاتحاد الأوروبي والدول المرتبطة بها.

إن تاريخ أيرلندا كدولة ليست متقدمة النمو تقع على تخوم أوروبا، وعملية التنمية المكثفة التي اضطلع بها مؤخرا في بلدنا، يتيحان لنا أن ننظر ببصيرة ثاقبة في العديد من الشواغل التي تؤرق الدول الجزرية الصغيرة. فبعض التحديات الكبيرة التي تواجهها بشكل حاد، كان يتعين علينا أيضا أن نجابهها. فكيف يمكن للاقتصادات الصغيرة، البعيدة عن الأسواق الكبرى، أن تتعامل مع العولمة؟ وكيف يمكن لدولة جزرية صغيرة أن توفق بين تشجيع السياحة الهامة بالنسبة لها والحماية البيئية؟ وما هي أفضل الاستراتيجيات لتطوير الموارد البحرية وحماية المناطق الساحلية؟ إن هذه الأمور مألوفا لنا.

فأيرلندا التي اختارت ألا تملك القدرة على توليد الطاقة النووية تواجه مشكلات أيضا تتعلق بالنفائات النووية التي ينتجها الآخرون وما يتبعها من عمليات إعادة معالجة. ونحن جميعا نعرف ونخشى الآثار المدمرة التي قد تنجم عن وقوع حادث أثناء نقل هذه النفائات من سفينة إلى أخرى بالنسبة للنظم الإيكولوجية البحرية للدول الجزرية الصغيرة المتضررة.

ونحن نتعاطف بصورة طبيعية مع الجزر الصغيرة الأخرى التي تواجه فقرا مدقعا ونسبة عالية من البطالة. وإبان السنوات الخمس الماضية، بذلت الدول الجزرية الصغيرة النامية جهدا هائلا لتحقيق التنمية المستدامة. ولذا فإننا نشترك في خطة عمل بربادوس وتنفيذها ونلتزم بهما.

إن البرنامج الأيرلندي للمساعدة الإنمائية يزيد على نحو مطرد. وقد زاد إنفاقنا على المساعدة الإنمائية الرسمية بثلاثة أضعاف منذ مؤتمر ريو ونحن ملتزمون بإحراز المزيد من التقدم المستمر صوب تحقيق الهدف المعلن للأمم المتحدة المتمثل في نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي.

وبرنامج عمل بربادوس والتحضيرات لهذه الدورة الاستثنائية أنتجا ثروة من المواد المفيدة. وقد عرفنا التحديات، ووضعنا الاستراتيجية. وما نحتاج إليه الآن هو القيام بعمل متضافر ومحدد وتحقيق نتائج ملموسة.

الصغيرة والدول المنخفضة النامية تعاني من تلك الآثار. وفي ١٩٩٥، ومرة أخرى في ١٩٩٨، عانينا من تبييض كبير في الرصيف المرجاني، وجاء ذلك نتيجة ارتفاع غير عادي في درجات حرارة البحر. وفي العام الماضي، ألحق الإعصار ميتش أضرارا هائلة بالشريط الساحلي لبلدان أمريكا الوسطى ورصيفنا المرجاني الهش. كما أن سلسلة الحوادث المترتبة عن النينيو والنينيا تزداد حدة، وتفاقم من الفيضانات والجفاف في أنحاء العالم. وهذه الكوارث الأخيرة جاءت نتيجة أن العقد الأخير كان الأدفأ في هذا القرن.

وعلى المجتمع الدولي أن يعكس مسار هذا الاتجاه من خلال اتخاذ إجراءات فورية، بدءا بشركائنا من الدول المتقدمة النمو، التي التزمت قانونا بتثبيت وخفض انبعاثاتها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن نتفاوض بصورة جماعية بشأن التوصل إلى اتفاقات لاستئصال تزايد اتجاه الانبعاثات والغازات الدفيئة. ونحث شركاءنا الأكثر تقدما على الامتثال لالتزامهم بتوفير موارد جديدة وضافية للبلدان النامية من أجل التصدي لتغير المناخ.

وإننا نقف عند منعطف حاسم في التاريخ. فقبل خمس سنوات، قرر أعضاء مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية أن التنمية المستدامة أساسية لبقائنا. واعتقدنا آنذاك، كما نعتقد اليوم، أن تحدياتنا، من جملة تحديات أخرى، تتمثل في التخفيف من أوجه الضعف لدى الدول الصغيرة، وتوفير الآليات للتنمية المستدامة وتحسين القدرة الضرورية لتعزيز الاستقلال الاقتصادي بصورة أكبر. ومن أجل تحقيق ذلك، فإن من الأساسي توافر التعاون والدعم الدوليين. ويتعين علينا أن نتحرك من أجل تعزيز شراكاتنا، وإنشاء آليات تجارية تتيح المزيد من المشاركة من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية، والأهم من ذلك كله، تجديد دعمنا لبرنامج عمل بربادوس. وهذه الإجراءات تمثل ركيزة أساسية من ركائز التنمية المستدامة حقا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد داني والاس وزير الدولة بإدارة البيئة والحكومة المحلية بأيرلندا.

السيد والاس (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): باسم أيرلندا يشرفني أن أخاطب هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وأني أؤيد تأييدا تاما الملاحظات التي أدلت بها

بوجه خاص. إلا أنه، في الوقت نفسه، هناك عدم دقة مشير للقلق بشأن المقصود من كلمة الضعف. ويجب أن نوضح ونحدد أيضا العلاقة بين الضعف الذي تم تقييمه موارد المساعدات الإنمائية الرسمية.

إن برنامج عمل بربادوس يدعو إلى العمل بشأن مؤشرات تعبر عن الضعف الاقتصادي للدول الجزرية الصغيرة وهشاشتها الإيكولوجية. ونحن نرحب بكل ما تحقق من عمل وتقدم حتى الآن ونؤيده. ونرحب بوجه خاص بإقرار لجنة السياسات الإنمائية بضرورة مراعاة عامل الضعف عند تصنيف أقل البلدان نموا.

إلا أن الأمر معقد. وثمة ضرورة لإجراء المزيد من التحليل قبل الاتفاق على المؤشرات وعلى الطرق التي قد تستخدم بها. ونحن نرى أن من المفيد لجميع المشاركين في هذا المجال، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأمانة الكمنولث، والبنك الدولي، والدول الجزرية الصغيرة المتأثرة، وخبراء الإحصاء، أن يجتمعوا لتبادل المعلومات ورسم الطريق الذي ينبغي سلوكه. وفي رأينا أن المؤتمر المقبل المعني بأقل البلدان نموا، الذي سيعقد في سنة ٢٠٠١، سيوفر محفلا مفيدا لتقييم التقدم المحرز في جوانب هذه المسألة المتعلقة بأقل البلدان نموا.

وعند دراسة التحديات التي تواجه الجزر الصغيرة من منظور عالمي، هناك دائما خطر إغفال المسائل الجوهرية في سعينا إلى كفاية تناول جميع أبعاد الموضوع. فمسائل مثل القضاء على الفقر، وتنمية الموارد البشرية والمؤسسية، والتعاون الإقليمي الوثيق، ستظل في صميم استراتيجيات الدول الجزرية الصغيرة لتحقيق التنمية المستدامة.

إن قدرات الموارد البشرية تمثل مكونا رئيسيا من مكونات التنمية. وتنتم الدول الجزرية الصغيرة بقدرة شعوبها على التحمل واستقلالها وشجاعتها. وتسخر هذه المزايا لتنمية المؤسسات التي ستساعد تلك الدول على الحفاظ على هوياتها الفريدة، في الوقت الذي يتم فيه التصدي أيضا لآثار العولمة وتغير المناخ.

ومن الضروري أن تكون هناك مؤسسات محلية قوية وقادرة على وضع وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة. وهذه المؤسسات، والناس الذين يقفون من خلفها، بحاجة إلى الاعتماد على كل الخصائص البشرية

إن الوثائق المعروضة علينا تعبر عن الطابع المعقد للمشاكل الماثلة أمام المجتمعات التي تكون عادة نائية ومتخلفة وذات موارد أرضية وطبيعية محدودة والتي تعتمد بشدة على نظم إيكولوجية هشة. وهذه الشعوب الضعيفة بحاجة إلى أن يعرب المجتمع الدولي عن تضامنه معها كي تبقى وتزدهر.

ويمكن للعولمة والتطور السريع للتجارة الإلكترونية أن يستغلا بوصفهما أدوات مفيدة للحد من عائق المسافة، شريطة وضع الاستراتيجيات الملائمة على الصعيد الوطني. ولكن هناك أيضا خطورة عدم كفاية إعداد المجتمعات الفقيرة للاستفادة من التكنولوجيات الجديدة مما قد تؤدي إلى زيادة تهميشها. ويمكن أن تكون الدول الجزرية الصغيرة عرضة للخطر بوجه خاص. ونحن نقر بالفوائد التي يمكن أن تحققها شبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية على شبكة الإنترنت (SIDSNET) ونتطلع قدما إلى زيادة تطويرها.

وتضع أيرلندا تركيزا جديدا على الدول الجزرية الصغيرة، لا سيما أكثرها فقرا وضعفا، في سياساتنا الإنمائية العامة المتعددة الأطراف دعما لتنفيذ برنامج عمل بربادوس في مجالات رئيسية معينة.

وعلى سبيل المثال، استنادا إلى تجربتنا الوطنية، نهتم اهتماما خاصا بمسائل التجارة واندماج البلدان النامية، خاصة أقلها نموا، في الاقتصاد العالمي. ونحن نشترك بالفعل في مشاريع بناء القدرات التجارية في منطقة البحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

ونحن ندعم أيضا الدول الجزرية الصغيرة النامية في شراكتها مع الاتحاد الأوروبي. وتنص ولاية المفاوضات لما بعد لومي على ضرورة مراعاة ضعف الدول الجزرية الصغيرة. وعند بلوغ تلك المفاوضات الهامة مراحلها الحاسمة سنكون هناك، حيث سنعمل على كفاية التوصل إلى اتفاق في مجالات هامة مثل التجارة، والاستثمار، والسلع الأساسية، والتعاون المالي. وشراكة الاتحاد الأوروبي مع الدول الجزرية الصغيرة التي تركز على اتفاقيات لومي يجب أن تستمر تعمل بنجاح.

وعند النظر إلى التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة، فإن كلمة الضعف تخطر على البال لا محالة وعلى نحو متكرر. ولحسن الحظ يتفهم المجتمع الدولي الآن بصورة مكتملة أكثر أن العديد من هذه الجزر ضعيف

المتصلة بالمحيطات والبحار. وعملية التنسيق الجديدة ينبغي أن تيسر التحليل المحسن وتقديم مقترحات أكثر انسجاماً وعملية الوجهة إلى الجمعية العامة.

وهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ركزت انتباهنا على المشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي السنوات المقبلة، يجب أن نواصل جهدنا الحثيث المشترك لحماية تلك الدول والحفاظ عليها، خاصة أشدها ضعفاً، وللعمل معها من أجل بلوغ تنميتها المستدامة. وفي نهاية المطاف، فإن مستقبل تنمية تلك الدول هو بين أيديها. ومن مسؤوليتنا المشتركة أن ندمعها في تحقيق أهدافها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد القادر باجمال، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في اليمن.

السيد باجمال (اليمن) (تكلم بالعربية): اسمحوا لي أن أعبر لكم عن تهنائي وفد الجمهورية اليمنية على انتخابكم لرئاسة الدورة الثانية والعشرين للجنة التنمية المستدامة. إنني أتطلع بتفاؤل كبير لتحقيق بعض التقدم اللازم إحرازه في هذه الفترة الحرجة من حياة شعوبنا. كما أجدد للجنة، من خلالكم وأعضاء المكتب، التزام وفد الجمهورية اليمنية بالعمل معكم من أجل تأمين النجاح لمهمتكم.

إنها لسعادة كبيرة أن تتاح لي هذه الفرصة أن أقف من على هذا المنبر، باسم الجمهورية اليمنية، للتحدث في موضوع له علاقة وثيقة بمستقبل بعض شعوب المعمورة، وبالذات النامية والأقل نمواً منها، وعلى وجه الخصوص مستقبل تلك الشعوب التي تنفرد بوضع جغرافي معقد، كالبلدان الجزرية، أو الصحراوية، أو المنغلقة عن البحار. ولكنها حالات موجودة في جميع قاراتنا.

إن الإنسان، منذ الخليقة، بطبيعته، غير مخير في مكان وجوده، واختياره لأهله وجيرانه. ولهذا، فإن الأسرة الدولية مهمتها أن تحسن للإنسان حياته فوق هذا الكوكب، في أي مكان سكن فوقه، وأن تساعد على الحياة في ظروف قسوة الطبيعة وتعقيدات التنمية المستدامة في ظلها.

الفريدة التي تمثل مصدر القوة المشترك بين سكان الجزر.

وكما تبين لأيرلندا في أوروبا، يمثل التعاون الإقليمي أيضاً عنصراً هاماً من عناصر التنمية. ونحن ندعم الدول الجزرية الصغيرة في جهودها لتنمية وتعزيز الشراكات الإقليمية، بما في ذلك وضع ترتيباتها التجارية الإقليمية.

وإحدى الرسائل الرئيسية التي صدرت عن اجتماع مانحي الدول الجزرية الصغيرة النامية في وقت سابق من هذه السنة تمثلت في أن المجتمع الدولي، في شراكته مع تلك الجزر، لا بد أن يحسن تنسيقه وأساليب إنجاز عمله. وفي تعاوننا لا بد لنا من التركيز على ضرورة تولي الحكومة لزام القيادة وتحديد المسار. ويجب ألا نقوض تعاوننا الإنمائي مع المجتمعات الصغيرة والنائية والضعيفة بعدد هائل من الاستراتيجيات والبرامج التي تفتقر إلى التنسيق. وبما أن الكثير من هذه الجزر ضعيف على نحو فريد، من الضروري أن تكون شراكتنا معها متسقة ومصممة تحديداً لتناسب ظروفها الخاصة.

وفي حين أن العديد من المشاكل التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة مشاكل إنمائية عامة، فإن حالتها التي تجعلها الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ حالة فريدة. ويمثل ارتفاع مستويات مياه البحر تحدياً يتجاوز مسألة التنمية الجوهرية ويقتضي تنسيق العمل الدولي لمواجهته. ويضطلع الاتحاد الأوروبي بدور قيادي في التصدي لتغير المناخ وهو يحث باستمرار على خفض الانبعاثات إلى أقصى قدر ممكن. وأيرلندا ملتزمة تماماً بتحقيق هدفها الذي وضعته لنفسها في إطار التزامات كيوتو وأيضاً بالمساهمة في تحقيق هدف الاتحاد الأوروبي.

وبالإضافة إلى أثر تغير المناخ، يعاني عدد كبير من الجزر الصغيرة أيضاً من كوارث طبيعية بسبب الأعاصير والانفجارات البركانية والزلازل. وأشار الأمين العام مؤخراً إلى الزيادة الحادة في عدد هذه الأحداث المناخية عبر الـ ٣٠ سنة الماضية. وهذه الكوارث أدت بقدر كبير إلى تفاقم الصعوبات التي تواجه العديد من المجتمعات الصغيرة في كفاحها من أجل تحقيق التنمية.

وترحب أيرلندا أيضاً بالقرار الذي اتخذ مؤخراً بتحسين التنسيق داخل الأمم المتحدة بشأن المسائل

وغربها، أي بمعنى أدق، في جميع الاتجاهات الجغرافية بين قارتي آسيا وأفريقيا.

إن هذا يعني أن اهتمام الجمهورية اليمنية بموضوع التنمية في الجزر بصورة عامة، أو في البلدان الجزرية بصورة خاصة، إنما هو اهتمام أصيل وموضوعي، يعكس رغبة اليمن في تنمية علاقات إقليمية متينة وتعاون وثيق يشمل الاقتصاد، والتجارة، والملاحة، والبيئة، والهجرة، والسياحة، والثقافة، وغيرها من المسائل ذات الاهتمام المشترك، والعائدة منافعها على شعوب المنطقة، ولجميع الأجيال.

إن النظر إلى هذه المسألة ينبغي ألا يتجه نحو العواطف والرؤى المثالية، ولكنه وثيق الصلة بموضوع الشراكة الإقليمية، وتمهيدا لتأهيل هذه الدول لبلوغها القدرة على ارتياد خضم العولمة الكبير.

ليس هناك شك في أن الفقر، والتعدي على حقوق الإنسان، والتخلف، تشكل عوامل حاسمة تسهم في تحطيم المجتمعات، وإثارة نوازع العنف. وفي الوقت الذي تبذل فيه جهود كثيرة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن كثيرا من الجهود المبذولة تصطدم في نفس الوقت بضعف البنى الأساسية المادية والمعرفية، بما في ذلك ضعف، بل غياب الإدارة الحديثة.

إن تحديد المشاكل المتجددة، والأولويات، من قبل لجنة التنمية المستدامة، سيجعلها أكثر اتصالا بالحاجات الأساسية وأنماط الاستهلاك والإنتاج، مع الأخذ بعين الاعتبار الابتعاد عن الوصفات الجاهزة والقوالب الجامدة، فالخصوصيات الوطنية والمحلية كثيرة جدا ومتنوعة وغير قابلة للقياسات النمطية.

لقد أولت الحكومة اليمنية خلال السنوات الثمان الماضية كل اهتمامها لموضوع الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية. وأما بالنسبة للبيئة، فإننا نواجه مشكلاتها بشتى أنواعها. فالتصحر، والتلوث، والجفاف، وشحة المياه، وذلك لكون اليمن تمثل نموذجا فريدا في التنوع البيئي. وبما أن الحفاظ على بيئة صحية ومتنوعة ونموذجية يتطلب قاعدة مؤسسية وقانونية متماسكة. فهذا ما عملنا على القيام به، غير أن الإمكانيات المادية الكبيرة المطلوبة لتحقيق هذه الغاية لا تزال دون الوفاء بالحاجات الضرورية، سواء على مستوى التقنيات، أو

إن أولى المهام التي أمامنا لا تتمثل في التصدي للأوضاع الجغرافية أو الطبيعية، وإنما، بالدرجة الأولى، في إزالة جميع المشكلات الذاتية والموروثة من علاقات الدول والشعوب والمجتمعات بعضها ببعض. فقسوة معاملات الناس تجاه بعضهم بعضا أشد ظلما من قسوة الطبيعة على الناس، جراء الكوارث التي تقض مضاجعهم وتسبب لهم المآسي الكثيرة. فمعظم المشكلات التي نتحدث عنها اليوم، إن لم تكن كلها، هي من صنع الإنسان المصطدم مع الإنسان الآخر، بسبب تناقض المصالح واختلاف الغايات والمقاصد ووسائل الوصول إليها. وليست مشكلات ناجعة من جراء صراع الإنسان مع الطبيعة.

إن الجمهورية اليمنية، بعد وحدتها المباركة في عام ١٩٩٠ قد أضحت تمتلك شاطئاً يمتد على طول أكثر من ٢ ٥٠٠ كيلومتر، كما تمتد سيادتها، في بحرها الإقليمي، على ما لا يقل عن ١٢٣ جزيرة ذات مساحات مختلفة، ومعظمها أهل بالسكان، أو يرتادها الإنسان اليمني لأغراض الصيد والإقامة الموسمية، أو بغرض الإيواء والحصول على تسهيلات ملاحية واتصالية مؤقتة في الظروف البحرية المختلفة.

وإذ تمتد شواطئ اليمن في البحر الأحمر، وخليج عدن، وبحر العرب، والمحيط الهندي، وتقع جزرها في كل هذه البحار والخلجان والمحيط، بحيث يشكل وجودها جيرة مع كل البلدان الواقعة شمال اليمن وشرقها وجنوبها

ولكن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا ينقصها الالتزام بتنفيذ برنامج عمل بربادوس وجدول أعمال القرن ٢١، اللذين أسفرت عنهما قمة الأرض. والدول الجزرية تفهم أكثر من غيرها أهمية حماية البيئة. فارتفاع مستوى سطح البحر الناتج عن الاحترار العالمي يشكل أكبر خطر علينا. والكوارث الطبيعية يمكن أن تلحق بنا أكبر قدر من الدمار.

وكان على سنغافورة أن تواجه كثيرا من التحديات الواردة في برنامج بربادوس. فلا يزيد إجمالي مساحة أرضنا عن ٦٤٨ كيلومترا مربعا، أما سكاننا فيزيدون الآن عن ٣ ملايين نسمة. ولهذا كان التحدي الأساسي يتمثل في كيفية استخدام الأرض المحدودة للمحافظة على نمونا الاقتصادي، مع تحقيق مستوى لائق من المعيشة لشعبنا. وكانت فلسفتنا الأخذ بنهج متكامل لرسم وتنفيذ برامج تدعم هذه الاحتياجات المتنوعة. وفي نفس الوقت، يجب أن نتحلى بالفطنة اللازمة للتكيف مع البيئة الطبيعية والاقتصادية المتغيرة التي نعيش فيها.

وكانت إدارة مواردنا من المياه العذبة تحديا آخر. وحملاتنا التثقيفية الوطنية الطويلة الأمد أدت إلى بذل جهد على مستوى المجتمع المحلي للتشجيع على المحافظة على المياه وإيجاد نمط مستدام للاستهلاك.

وبالتالي، فإن سنغافورة تتفهم تماما كيف كان على الدول الجزرية الصغيرة أن تتصدى لمشاكل إنمائية عديدة، ولا سيما فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية. وفي الأيام الأولى من تنميتنا، كنا محظوظين بتلقي التدريب من البلدان المتقدمة النمو ومن هيئات دولية. ونعتقد أن دورنا الآن هو أن نساعد البلدان النامية الأخرى من خلال برنامج سنغافورة للتعاون. ومنذ عام ١٩٩٢، حضر أكثر من ٨٠٠٠ مشارك من البلدان النامية دورات تدريبية في سنغافورة، تتراوح بين تطوير المرافق والطيران المدني وبين تكنولوجيا المعلومات، والإنتاجية، ومراقبة البيئة، واللغة الانكليزية.

ولكن الكثيرين من هؤلاء المشاركين لم يأتوا من الدول الجزرية. فبين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨ لم يأت من الدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر من ١٢ في المائة من مجموع المشاركين في برنامج سنغافورة للتعاون. وبالتالي، وفيما يتجاوز الدورات الدراسية لبرنامجنا الحالي للتعاون، المتاحة للدول الجزرية الصغيرة النامية، يسعدني أن أعلن اليوم عن صفقة من خمس سنوات

التدريب، أو إشاعة المعرفة والوعي في أوساط السكان تجاه هذه القضية الخطرة على الأجيال أجمعين.

ومما لا شك فيه أن المديونية، وأعباءها المتزايدة، تمثل، هي الأخرى، إحدى المحاور الهامة في بحث قضية التنمية المستدامة في هذه البلدان. ونحن، إذ نؤيد كل الجهود والنوايا المعلنة من أجل إيجاد حل لهذه المعضلة من قبل الدول الدائنة في إطار رؤية دولية شاملة.

إن المجتمع الدولي مدعو بمختلف دوله، وهيئاته، ومؤسساته الرسمية وغير الرسمية للإسهام الفعال والإيجابي مع الحكومات، والشعوب، والشعب اليمني، في تحقيق برامج التنمية المستدامة. وإننا سنعمل بكل جهد لجعل هذه المسألة شراكة حقيقية وفائدة وخيرا على جميع المساهمين معنا، ولشركائنا في التنمية.

ختاما، أتمنى أن تحقق هذه الدورة الأهداف النبيلة والإنسانية المرجوة منها، وأن تخطط خطوات عملية بعدها لتجسيد هذه الأهداف في واقع الحياة لشعوبنا جميعا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد شونموغان جاياكومار، وزير خارجية سنغافورة.

السيد جاياكومار (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أذكر بأن وفد بلادي يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما وفد ساموا، باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، ووفد غيانا، باسم مجموعة ال ٧٧ والصين.

قبل خمس سنوات، عندما عقدنا مؤتمر بربادوس العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، أدركنا مدى ضعف الدول الجزرية في مواجهة مد وجزر التجارة والاقتصاد الدوليين. ولا يزال الكثير من هذه التحديات موجودا عام ١٩٩٩. وزادت من صعوبة بعضها آثار تغير المناخ وعواقب الأزمة المالية لعام ١٩٩٧.

ومعظم الدول الجزرية سكانها قليلون، ومواردها البشرية محدودة، وأسواقها المحلية صغيرة، وقواعدها الاقتصادية ضيقة. وفي غياب الموارد الطبيعية، تنحو دول كثيرة منها صوب الاعتماد على نشاط اقتصادي واحد، مثل السياحة، أو صيد السمك، أو على سلعة أساسية واحدة. وهذا يضعف الدول الجزرية.

مستوى الدخل المتوسطة، توجد مجموعات فقيرة وضعيفة لم تستفد بعد من الرخاء النسبي في بلدانها. وبجعل القضاء على الفقر الهدف المركزي لشاركتنا مع الجزر الصغيرة، نستهدف ضمان أن يعود النفع على الجميع. وهذا يعني توجيه مساعدتنا بعناية نحو المجموعات المستهدفة، والتحليل الدقيق لأسباب الفقر ومعدلاته، والوصول إلى من أصبحوا مهمشين في بلدانهم. ويحدونا الأمل في أن تولى المناقشات المقبلة مزيداً من الاهتمام للضعفاء، وأن تسعى إلى إيجاد حلول تمكنهم من اقتسام منافع النمو.

واعترافاً بوحدة من أكثر حاجات الدول الجزرية الصغيرة النامية إلحاحاً، يركز برنامجنا للمساعدة الإنمائية أيضاً على بناء القدرات وتعزيز المؤسسات، وهما شرطان مطلوبان لمساعدة الحكومات على تلبية احتياجات شعوبها، ابتداءً من الصحة والتعليم، إلى الإصلاح القضائي وجهود مكافحة الجريمة والفساد والمخدرات غير المشروعة.

ونعلم أن القضاء على الفقر والتنمية المستدامة لا يمكن بلوغهما بالتمويل التسهيلي وحده. فالتجارة مسألة أساسية، وهي مجال تجد فيه العديد من البلدان الجزرية الصغيرة نفسها ضعيفة بشكل خاص. ذلك أنها لا تعتمد على طائفة ضيقة من الصادرات فحسب، بل أنها أيضاً بعيدة عن مراكز صنع القرار الدولية، الأمر الذي يمكن أن تكون له آثار بعيدة المدى على اقتصاداتها. فالكثير منها، على سبيل المثال، لا يمكنه تحمل تكلفة التمثيل في جنيف، وبذلك يخاطر بإهدار الفرص الجديدة التي تعد بها منظمة التجارة العالمية.

وللمساعدة في هذا المجال، نقوم بتوفير المساعدة التقنية لأمانة الجماعة الكاريبية، لمساعدتها على التفاوض على أفضل صفقة ممكنة للمنطقة في الترتيبات الخلف لاتفاقية لومي. وفي منطقة المحيط الهادئ، ندعم مستشاراً للتجارة المتعددة الأطراف في أمانة المحفل. كما عرضنا توفير التدريب والمساعدة التقنية بشأن منظمة التجارة العالمية، وقدنا الدعوة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام في المؤتمر الوزاري المقبل الذي ستعقده في سياتل منظمة التجارة العالمية، لاحتياجات البلدان النامية.

وفي المناقشات التي جرت مؤخراً حول مستقبل نظام الموز، حثنا على إثارة البلدان الجزرية الصغيرة، في جهد لكفالة أن تعترف نتيجة المناقشات بالضعف

للتعاون التقني صممت خصيصاً للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي تضم ٣٠٠ مكان للتدريب لتلك الدول. ونأمل أن تتعزز من خلال هذا البرنامج مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية في برنامج سنغافورة للتدريب. وسيقوم مسؤولونا في البعثة الدائمة في نيويورك بنشر مزيد من التفاصيل عن هذا البرنامج.

إن سنغافورة تؤمن أشد الإيمان بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. فروح الجنوب هي الروح التي تجعل القادرين على المساعدة يفعلون ذلك دون شروط ودون توقعات مسبقة. وعودة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية هي دلالة ملموسة على أن بلدان الجنوب تتحلى بالدينامية وروح الإبداع وسعة الحيلة.

ختاماً، اسمحوا لي أن أحث شركاءنا من البلدان المتقدمة النمو على تجديد التزامهم بمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على مواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة المعالي البارونة آموس المتحدثة باسم الحكومة من أجل التنمية الدولية في مجلس اللوردات بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

البارونة آموس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): يسرني أيما سرور أن تتاح لي الفرصة لكي أخطب هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

إن حكومة المملكة المتحدة تقيم صلات وثيقة مع عدد كبير من البلدان الجزرية الممثلة هنا. فنحن نرتبط معا بتاريخ مشترك وثقافة مشتركة. وهدفنا هو أن نعمل في شراكة وثيقة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في سبيل مستقبل مستدام وآمن ومزدهر.

والقضاء على الفقر هو الهدف الأعلى في جدول أعمال المملكة المتحدة الدولي للتنمية. ونعتقد أن برنامج عمل بربادوس بشموليته، لا يشدد بما فيه الكفاية على الأهمية المركزية لمكافحة الفقر في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة. والقضاء على الفقر يجب أن يكون في صلب جهودنا لتنفيذ برنامج العمل.

والعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تتأثر تأثراً خطيراً بالفقر. وحتى في البعض منها الذي بلغ

أن أرحب ترحيباً خاصاً بانضمام ثلاثة أصدقاء من جنوب المحيط الهادئ إلى صفوف الأمم المتحدة: مملكة تونغا وكيريباس وناورو. ويسرنا أن نرى هذه البلدان تتخذ مكانها في صفوف الأمم المتحدة. ونحن واثقون في أنها ستسهم إسهاماً قيماً ومتميزاً في العمل هنا.

إن مهمتنا في هذه الدورة الاستثنائية هي إجراء استعراض للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتفق عليه في بربادوس، أو مخطط التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة. والغرض، كما جاء في عبارات البيان، هو تقييم ما أحرز من خلال "العمل المشترك المضطلع به مع استشعار المقصد المشترك والشراسة". (A/CONF.167/9، المرفق الأول، الجزء الثاني، الفصل الثالث، الفقرة ٤)

إن هناك عدداً من المسائل التي تشكل شاغلاً رئيسياً للدول الجزرية الصغيرة النامية في الوقت الحالي. وما آثار تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، واكتساب منافع حقيقية من تحرير التجارة الدولية، وإدارة السياحة لنيل منافع اقتصادية بدون إلحاق أضرار مفرطة بالثقافات، والحصول على تدفق الموارد المالية الخارجية اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، والتهديدات الناجمة عن المواد الخطرة والتلوث البحري، سوى بعض من هذه المسائل.

وقد اقترح برنامج عمل بربادوس إسناد مسؤوليات وطنية وإقليمية ودولية في التصدي لهذه المسائل. ولا شك في أننا أحرزنا تقدماً في مجالات عديدة، ولكن لا تزال هناك مسافة طويلة ينبغي اجتيازها لإنشاء شراكات أكثر فعالية من شأنها أن تساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة لإحراز نوع من التقدم اللازم لتمكينها من تحسين مستويات المعيشة.

قبل خمس سنوات فرضنا متطلبات كثيرة على الدول الجزرية الصغيرة، وأثبت رؤساء الدول الجزرية الصغيرة في بربادوس بصورة ساحقة أنهم مستعدون للالتزام الضروري بتنمية بلدانهم. وبالطبع، لم يكن الطريق سهلاً تماماً، ولكن ذلك الالتزام كان واضحاً ولا يزال قائماً حتى اليوم. بيد أن العديد من تلك الدول الصغيرة لاحظت ضعفاً في الالتزام من شركائها في العالم المتقدم النمو. ففي بربادوس دخلنا في التزام بمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولكن مثلما كان الحال بالنسبة للالتزامات

الخاص الذي يتسم به أولئك الذين يعتمدون اعتماداً مكثفاً على إنتاج الموز، والذين لا يملكون غير فرص محدودة للتحويل إلى محاصيل جديدة أو قطاعات إنتاجية أخرى.

وشدد العديد من المتكلمين على ضعف البلدان الجزرية الصغيرة أمام تغير المناخ. والمملكة المتحدة تنظر إلى هذه المشكلة بمنتهى الجدية. وفي بلدنا، نعمل على تعزيز جهودنا للحد من انبعاثاتنا من غازات الكربون؛ وفي المفاوضات الدولية نعمل بجد لكي نترجم إلى واقع الالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو في كيوتو.

وقد أشرت من قبل إلى أهمية العمل في إطار الشراكة. وجانب من جوانب الشراكة هو تقديم المساعدة العملية من أجل التنمية المستدامة. وفي الوقت الذي تتضاءل فيه ميزانيات المعونة في كل مكان تقريباً، يسرني أن أقول إن ميزانية المعونة في المملكة المتحدة تتنامى. وقد تعهدت حكومة المملكة المتحدة بعكس الاتجاه المتدني في إنفاق المعونة، ونحن ملتزمون بما تعهدنا به. كما أننا نعزز برامج المساعدة الإنمائية مع شركائنا من الدول الجزرية الصغيرة النامية، ونواصل إمداد المكاتب الإقليمية بالموظفين، سواء في منطقة الكاريبي أو في منطقة المحيط الهادئ.

وقد وضعت الأمم المتحدة بالفعل مجموعة طموحة من الأهداف الإنمائية الدولية لقياس الانجازات التي تحققت على الصعيد العالمي. والعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية تقوم حالياً بإعداد استراتيجياتها الوطنية الخاصة بالتنمية المستدامة. والتقدم في النهوض بالتعليم، وفي تحسين الصحة وحماية البيئة مع استخدامها بشكل حكيم - بالإضافة إلى التقدم في الترويج لتحسين الإدارة وحقوق الإنسان - كل هذا يمكن أن يسهم في هدف الرفاه الدولي - هدف القضاء على الفقر. والحكومة البريطانية ستؤدي دورها كاملاً في مساعدة الجزر الصغيرة على تحقيق هذا الهدف الحيوي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الرايت أونرايل دونالد ماكينون وزير الخارجية والتجارة بنيوزيلندا.

السيد مكين (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): مع استقبالي فجر ألفية جديدة تتصدي هذه الدورة الاستثنائية للحالة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأود في البداية

المتميز للدول الصغيرة كما وجهت الدعوى إلى ذلك في بربادوس.

ويدعو النص أيضا المجتمع الدولي إلى تقديم موارد مالية جديدة وإضافية.

لقد بلغ عمر ذلك القرار عشر سنوات؛ وبعد عشر سنوات، لا تزال الحاجة مستمرة. إذ لم نعمل ما فيه الكفاية. ونحن لا نحتاج إلى البحث عن موضوعات جديدة. فالقيود الرئيسية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة قد حددت لنا بالفعل، وخاصة هشاشتها الاقتصادية والإيكولوجية. ويمكننا قطعاً النظر في إنشاء شركات جديدة، وفي إيجاد سبل جديدة للعمل معاً، ولكن لا يمكن تجنب ضرورة بذل المزيد من الجهود في مجال بناء القدرة لأهداف محددة؛ والتمويل الإضافي؛ ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً؛ وبطبيعة الحال، تحسين التنسيق.

لقد ظلت نيوزيلندا تهتم منذ أمد بعيد اهتماماً خاصاً بالحالة في تلك البلدان من خلال رابطينا في الكومنولث والروابط الأخرى مع البلدان الجزرية في جنوب المحيط الهادئ، ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهندي. وأن أكثر من نصف مساعدتنا الإنمائية الرسمية موجهة إلى الوفاء باحتياجاتها الإنمائية. وفي السنة الماضية أو نحوها، رأينا في الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة كيف أكدت ضرورة تخصيص المزيد من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية لمعالجة بعض التحديات البارزة التي تواجه تلك الدول الصغيرة، ولم يكن أقل الأسباب، وراء ذلك الدور الذي اضطلع به زميلي الأونرابل سايمون أبتون في رئاسة تلك الدورة. ومن تلك التحديات العمل على تحديد مظاهر ضعفها وقياستها بشكل أفضل؛ ودعم البرامج الإقليمية لمواجهة الضغوط المتزايدة على إدارة المياه والنفايات؛ وبناء القدرة على التعامل مع المسائل القانونية ومسائل الحكم.

في الختام، أبيع لنفسي أن أقتبس من خطاب أدلى به الأونرابل تولا سالي تاغالوا، ممثل ساموا، في الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة في نيسان/أبريل الماضي. فبعد النظر فيما تحقق حتى الآن في إطار برنامج عمل بربادوس قال الأونرابل تاغالوا:

التي تعهدنا بها في ريو، لم نف بتلك الالتزامات إلى المدى الذي كنا نتطلع إليه نحن والدول الجزرية الصغيرة معاً في ذلك الوقت.

إن تحقيق الشراكات على الصعيد الدولي مهمة صعبة. فهي تضع بلداناً كبيرة بجانب بلدان صغيرة جداً، طالبة من جميع الأطراف أن تمارس التسامح والمرونة. وفي بعض الحالات يمكن أن يشكل تفهم صغر الدول الجزرية الصغيرة نفسه تحدياً للمؤسسات المالية الدولية.

وكجزء من شراكتنا يجب أن نضمن زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية. ويجب على الدول المانحة أن تبذل أكبر جهد ممكن لعكس الانخفاض الذي حدث في المساعدة الإنمائية الرسمية خلال العقد المنتهي في ١٩٩٧، والتوصل إلى أهداف دولية متفق عليها.

وفيما يتجاوز مستوى الموارد، ينبغي للدول والوكالات المانحة أن تنسق نهجها بعضها مع بعض، ومع فرادى الحكومات الشريكة ومع الوكالات الإقليمية بطبيعة الحال.

لقد أوضح لنا مؤتمر قمة ريو حقائق الاعتماد المتبادل على الصعيد العالمي. وجوهر الرسالة الموجهة أن الجزر الصغيرة لا تستطيع وحدها أن تنجح في مساعيها. بل إنه ما من أحد منا يمكنه ذلك، وقد أخفقنا في إدراك هذه الحقيقة الأساسية مما يعرضنا للخطر. والمشاكل العالمية مثل التلوث البحري، وتغير المناخ، وارتفاع مستوى سطح البحر ونفاد طبقة الأوزون، لا تعرف الحدود الوطنية. والدول الجزرية الصغيرة النامية أقل البلدان قاطبة إسهاماً في إحداث هذه المشاكل ولكنها لا تستطيع تصادي آثارها؛ بل من الأرجح، في الواقع، أن تكون أول المتضررين.

وللسبب نفسه، لا يمكن لبقية العالم أن يتجاهل الإسهام الفريد للدول الجزرية الصغيرة النامية في إدامة حيوية العالم، من خلال تنوعها البيولوجي الغني، ومناطق مواردها البحرية الواسعة ونظم جزرها المرجانية.

والنص المقدم من لجنة التنمية المستدامة إلى هذه الدورة يدعو إلى تقديم المساعدة إلى تلك الدول الصغيرة في مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة وتحرير التجارة. ويطلب من المجتمع الدولي أيضاً أن يولي المزيد من الاعتبار للضعف البيئي والاقتصادي

عانت منها جزيرة مونتيسيرات قبل سنتين والتي أجبرت على إخلاء الجزيرة من سكانها مدة أسبوعين تقريبا.

ولا يزال الناس المحرومون من الموارد المائية وغيرها من الموارد الحيوية اللازمة لبقائهم يتدفقون مرة بعد أخرى على طريق الهجرة، الأمر الذي يزعزع التوازن الاجتماعي في البلدات وفي المدن الكبرى. وإذا كان تقدم النظم الديمقراطية واستقرار النظم السياسية يقللان كثيرا من عدد اللاجئين السياسيين، فإننا نشهد هنا في نهاية القرن ازدياد عدد اللاجئين الاقتصاديين والبيئيين بمعدل مزعج للأسف.

ومن ناحيتنا، فإن جمهورية هايتي، على الرغم من أوجه الضعف الهيكلي الفعلي، تؤمن بأن الحق في التعليم والحق في الصحة والحق في العيش في بيئة آمنة وصحية، تمثل حقوقا أساسية من حقوق الإنسان. ولذلك وضعنا موضع التطبيق التزامات جدول أعمال القرن ٢١، وتمضي هايتي، بالسرعة المتاحة لها، في التنمية المستدامة. وعلى الصعيد المؤسسي، وفر القيام في سنة ١٩٩٥ بإنشاء وزارة للبيئة ووزارة لمركز المرأة ووزارة للدولة والسكان زحما جديدا لمبادرات حماية التنوع البيولوجي وتنمية الموارد البشرية.

ونحن نسلم بأن المبادرات محدودة جدا بسبب عدم وجود أساس وطييد للموارد المخصصة وعدم إمكان تحقيق التنمية المستدامة من خلال إجراءات معزولة جغرافيا تقتصر إلى التنسيق الجيد. ولهذا السبب تعتزم جمهورية هايتي أن تشترك بنشاط في مختلف الآليات الإقليمية والعالمية المنشأة للتعاون على تحقيق الالتزامات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١.

وبصفتي رئيس المجلس الوزاري لرابطة الدول الكاريبية، أرحب بالالتزام الإقليمي بدعم جهود القطاعين العام والخاص لحماية وصون البيئة والموارد الطبيعية في البحر الكاريبي.

وأثناء مؤتمر القمة الثاني لرابطة الدول الكاريبية المعقود في سانتو دومينغو في نيسان/أبريل من هذه السنة، أعلن رؤساء الدول والحكومات تأييدهم لجهود الجماعة الكاريبية المضطلع بها من أجل إعلان البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة. وهذا

لذلك فلنتخذ بروح من التعاون الحقيقي الخطوات اللازمة لأداء مسؤوليتنا تجاه هذا الكوكب، ومسؤولية بعضنا تجاه البعض الآخر ومسؤوليتنا تجاه الأجيال المقبلة. ولنبعث مرة أخرى رسالة قوية إلى شعوب العالم عن الإمكانيات الكبيرة التي تتوفر عندما يجري الاضطلاع بعمل مشترك مع الإحساس بالمقصد المشترك والشراكة".

هذا هو التحدي الذي نواجهه الآن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فريتز لونغشامب وزير خارجية هايتي.

السيد لونغشامب (هايتي) (تكلم بالفرنسية): قبل خمس سنوات تقريبا، اعتمدنا، في بربادوس، باسم حكوماتنا، برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، في توافق مع الروح التي سادت في مؤتمر قمة الأرض والالتزامات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١. ثم عقدت على نحو صائب هذه الدورة الاستثنائية الثانية والعشرون قبل أشهر من نهاية الألفية الثانية لتقييم التقدم المحرز والتعرف على العقبات التي ووجهت والسبل الكفيلة بالتغلب عليها.

وألاحظ مع الارتياح الأهمية التي توليها حكوماتنا والمنظمات الدولية والمجتمع المدني للتنمية المستدامة. وهناك وعي بأن إحداث التوازن بين البشر والأرض من التحديات الكبرى التي تواجه الضمير البشري في العصر الحاضر. ومن سوء الطالع، يتعين علينا أن نلاحظ أنه على الرغم من القيام بعدد كبير من المبادرات، فإن خطر وقوع كارثة إيكولوجية لا يستبعد حتى الآن، خاصة فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

فهذه الدول، وهي في أغلب الأحيان عبارة عن أقاليم صغيرة، تعاني بوجه عام من الافتقار إلى الموارد الطبيعية وكثيرا ما تواجه مشكلة الانفجار السكاني التي ينتج عنها استغلال مكثف للموارد الشحيحة المتاحة. وأغلب هذه الجزر معرضة للكوارث الطبيعية. وفي أرخبيل البحر الكاريبي بالذات، تجتاح الأعاصير والعواصف المدارية بلداننا بصورة منتظمة. ولا نزال نعاني حتى الآن من آثار الخراب التي أحدثها الإعصاران جورج وميتش ولم تصلح بعد. وفي المنطقة نفسها يشكل ثوران البراكين خطرا كبيرا. ولا نزال نتذكر الكارثة التي

من الواضح أن مؤتمر ريو ومؤتمر بربادوس يدخلان في هذا النطاق. وبينما نسلم بأن تعزيز التنمية المستدامة وممارستها أصبحا أولوية عالمية، فينبغي أن نتفق أيضا على أن تطبيق هذه المبادئ في الدول الجزرية الصغيرة النامية بصورة ملموسة يمثل أمرا حيويا، على ضوء الترابط بين التنمية والبيئة والصلات الوثيقة بينهما.

لذلك، ينبغي لنا عندما نتناول مسألة التنمية المستدامة أن نضع في اعتبارنا دائما مشكلات من قبيل استمرار تدهور بيئاتنا البحرية والساحلية والحرارية، ومشكلات الطاقة، وما تعانيه هذه الدول من ضعف فيما يختص بقدرتها على تحمل التأثير الخارجي على اقتصادها، وانعدام الموارد، وإلقاء النفايات السامة في البحار والمحيطات، وآثار العولمة، وتحرير التجارة، والتغيرات الإيكولوجية. وباختصار فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية تمثل حالة خاصة من الناحية البيئية والناحية الإنمائية.

من الواضح أن نفس القلق يساورنا جميعا بشأن المشكلات التي تواجهها بلداننا. لذلك يتشاطر بلدي، جزر القمر، هذه الشواغل البيئية. وبين تحليل بيئي تفصيلي لحالة جزر القمر أنها تتسم بطابع شديد التفرد، بسبب طبيعة أرضها البركانية وحجمها الضئيل وتكونها من عدة جزر، وهو طابع يتجلى في تنوع المناظر الطبيعية وفي التنوع البيولوجي الشديد. وتدعم السياسة الوطنية البيئية تكامل البعد البيئي في إطار العملية السياسية للبلد، مع التنمية الاقتصادية لضمان إدارة الموارد الموجودة إدارة دائمة رشيدة، وتحديد السياسات القطاعية وتعزيزها.

إلا أن هذه الجهود، تواجه مشكلات جسيمة، وهي مشكلات من كل الأنواع. وعلى ضوء هذه المشكلات، تستهدف سياستنا البيئية، في المقام الأول، ضمان إدارة الموارد إدارة مستدامة رشيدة. كما تستهدف تحديد وتعزيز السياسات القطاعية في مجال التنمية الإقليمية، وتنقيح نظام حيازة الأراضي، وتحديد سياسة مائية، وتحديد سياسة للمرافق الصحية وإدارة النفايات وتطبيقها. كما ينبغي أن نحسن الأدوات التشريعية والأنظمة الرامية إلى تطوير التعاون الإقليمي والدولي على هدي هذه المبادئ، والتصديق على جميع الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالبيئة، وتوفير عملية متابعة للسياسات الوطنية في هذه المجالات.

البحر يمثل في الواقع ثروة لا تقدر بمال يملكها أبناء وبنات منطقتنا الإقليمية، ولا نستطيع أن نتجاهل الحاجة الحيوية إلى استنكار الأخطار التي تؤدي إلى تدهوره بيئيا. ولا تزال هذه المنطقة الإقليمية تستخدم لنقل النفايات السامة والنووية، التي تهدد الحياة النباتية والحياة الحيوانية والحياة البشرية بكل قسوة. ونظرا للعواقب الخطيرة التي يمكن أن يمثلها هذا النوع من التدهور بالنسبة لبقية الكوكب، فإننا نأمل أن توجه هذه الدورة الاستثنائية الدعوة إلى الحكومات والمؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي بصفة عامة لتأييد هذه المبادرة الكاربية في سياق التنمية المستدامة.

ويتعين أن يكون البشر الهدف الرئيسي لأي برنامج من برامج التنمية المستدامة؛ ومن هذا المنطلق تدعو حكومة هايتي إلى إيلاء اهتمام خاص للقطاعات الأشد ضعفا من سكاننا. وفي هذا الصدد، يتسم برنامج العمل للتنمية المستدامة من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية بأهميته الشديدة في سياق العولمة حيث يتهدد التهميش عددا من المجتمعات.

ونحن نهني لجنة التنمية المستدامة على العمل الجليل الذي نفذته فعلا، كما تعرب حكومة هايتي عن رغبتها في توسيع نطاق البرنامج بكل أبعاده لكي يحقق الحد الأكبر من الرفاه للبشرية بصفة عامة وللأجيال المقبلة بصفة خاصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سوييف محمد الأمين وزير الخارجية والتعاون بجزر القمر.

السيد الأمين (جزر القمر) (تكلم بالفرنسية): أولا، وقبل كل شيء، أود أن أشكر رئيس الجمعية وأن أشيد بلجنة التنمية المستدامة تقديرا لجهودها المبذولة للترتيب لهذا الاجتماع.

لقد أدى الاهتمام الذي أولي للدول الجزرية الصغيرة النامية إلى تنظيم عدد من الاجتماعات بسبب الحاجة إلى تعزيز التنمية المستدامة على الصعيد العالمي؛ وسوف تأخذ هذه الاجتماعات في الحسبان الظروف الاقتصادية البيئية الفريدة التي تتسم بها اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

واسمحوا لي أن أعرب مرة أخرى عن تقديري العميق للمبادرة بتنظيم هذه الدورة على أمل أن تحقق الآمال التي تصبو شعوبنا إليها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سرتاج عزيز، وزير الشؤون الخارجية في باكستان.

السيد عزيز (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يسرنا أن نراكم، سيدي الرئيس، نترأسون هذه الدورة الاستثنائية الهامة للجمعية العامة.

إن الخصائص الهيكلية والبيئية الخاصة التي تتصف بها الدول الجزيرية الصغيرة النامية تجعلها فريدة وضعيفة في آن معا. فمساحتها الصغيرة، وعزلتها وضعفها أمام قوى الطبيعة كثيرا ما تسبب لها مشاكل يتعذر التغلب عليها. وهذه العوامل تزيد أيضا من تحديات التنمية التي تواجهها هذه الدول. وبالتالي أصبح دعم المجتمع الدولي عنصرا حيويا في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

لقد اعترف مؤتمر ريو بهذا الأمر، مما أدى إلى عقد مؤتمر عالمي بشأن التنمية المستدامة للدول الجزيرية الصغيرة النامية في عام ١٩٩٤. وباكستان شاركت بنشاط في كلا هذين المؤتمرين، وهي ملتزمة التزاما عميقا بتحقيق أهدافهما.

إن برنامج عمل بربادوس يوفر مشروعا لتحقيق التنمية المستدامة للدول الجزيرية الصغيرة النامية. ولئن قامت الدول الجزيرية الصغيرة النامية بمساع جادة لتنفيذ برنامج العمل، فإن المجتمع الدولي، للأسف، تأخر في الوفاء بالتزاماته.

وما يفضي بالدول الجزيرية الصغيرة النامية إلى الاعتماد على الإجراءات العالمية ليس مجرد مسألة المساعدة المالية. فالتحديات الناجمة عن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر تسبب مشاكل تعجز هذه البلدان عن التصدي لها، ويمكن أن تترتب عليها عواقب وخيمة للدول الصغيرة.

وتصبح الحالة أكثر سوءا لأن معظم سكان هذه البلدان يعيشون في المناطق الساحلية.

وفي سياق تطبيق هذه السياسة، اعتمد بلدي برنامجا لدعم الجمعيات المكرسة لحماية البيئة ووضع برنامج إدارة النفايات. كما يجري اتخاذ إجراءات أخرى.

وفي مجال الأمن البحري، أدت مبادرة إقليمية إلى إعداد مشروع للتعاون فيما بين بلدان لجنة المحيط الهندي فيما يختص بالإنقاذ في البحر وحملة مكافحة التلوث. وهذا العنصر الثاني ضروري شأنه شأن العنصر الأول، لأن المحيط الهندي محيط له صفة الدوام، ويستخدم في النقل ويشهد تجارة النفط الدولية وهي تتحرك بين شبه الجزيرة العربية ورأس الرجاء الصالح، وهذه طرق بحرية تهدد بلدان المنطقة الإقليمية، لا سيما البلدان الواقعة على قناة موزامبيق.

وبالإضافة إلى ذلك وضعت خطة عمل إقليمية لمواجهة جميع الكوارث الطبيعية المتعاقبة، وكل هذه المبادرات تشمل الشروط الضرورية لحماية البيئة بهدف التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذا، تلزم جهود متضافرة تبذلها الدولة والمجتمعات المحلية والجمعيات والقطاع الخاص والشعب نفسه. وفضلا عن ذلك، لا بد لجهود بلداننا أن تلقى الدعم من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لضمان استفادتنا بخدمات الآليات المالية واستفادتنا من الموارد المالية الكافية، وكذلك لتعزيز قدرتنا لا سيما في مجال تفعيل الإمكانيات البشرية.

وثمة مجال آخر ينبغي أن نولي اهتمامنا هو التجارة، وخاصة ما يتعلق منها بالمنتجات الزراعية. والتجارة في هذا المجال تمر بمرحلة حرجة بسبب تراجع معدلات التبادل التجاري.

ونطالب بأنه ينبغي للمفاوضات الجديدة التي تجريها منظمة لتجارة العالمية في مجال الزراعة أن تراعي الاحتياجات الخاصة بمجموعة البلدان هذه لمنع أن يترتب على تحرير التجارة أثر سلبي على قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

إن الأجيال المقبلة تعتمد على الضمانات التي سنوفرها لهما بشكل التزامات يجري قبولها وتنفيذها كي تتمكن من أن تتوق إلى حياة أفضل.

عمل بربادوس لم يتم تنفيذها. وهذا الافتقار الى التنفيذ، لا سيما في مجال تغير المناخ، يهدد وجود عدد كبير من هذه البلدان.

وتدعم باكستان دعما كاملا المبادرات الرامية الى تعزيز تنفيذ برنامج عمل بربادوس والواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية. ونحث أيضا المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة لهذه البلدان.

والتنمية المستدامة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بخلاف البلدان الأخرى، هي أيضا مسألة حياة أو موت. ومع ذلك، فهي لا تستطيع أن تتحكم بها، بل تعتمد على الإجراءات العالمية المتخذة. وينبغي أن نبذل كل جهد لمساعدة هذه البلدان على تحقيق ما نعتقد جميعا بأنه هام بالنسبة لبقاءها وازدهارها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل رالف مارج، وزير الشؤون الخارجية في ترينيداد وتوباغو.

السيد مارج (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لترؤس الدورة الختامية للجمعية العامة لهذه الألفية فضلا عن ترؤسكم هذه الدورة الاستثنائية المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

واسمحوا لي أن أرحب في مجتمع الأمم المتحدة بمملكة تونغا وجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو، الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

إن السؤال الذي يجب أن نسأله اليوم هو: هل أن الدول الجزرية الصغيرة النامية أفضل حالا الآن مما كانت عليه قبل خمس سنوات، عندما اعتمدنا برنامج عمل بربادوس؟ وهل باتت أكثر ثقة بمستقبلها؟ وهل أن التهديدات التي تواجهها أزيلت أو خف أثرها؟ هذه الأسئلة يجب أن نجيب عليها بصدق إذا أردنا أن يكون لهذه الدورة الاستثنائية أي معنى حقيقي.

وحقيقة القول إن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تعيش على هامش المسار الرئيسي للاقتصاد العالمي. فعملينا العولمة وتحرير التجارة أبرزتا الفجوة القائمة بين الأغنياء والفقراء في العالم. واليوم، يزيد

ومما يزيد من تفاقم مشاكل الدول الجزرية الصغيرة النامية نقص المياه العذبة، والتلوث، والإفراط في صيد الأسماك، وارتفاع تكاليف الطاقة، وما ينجم عن السياحة من آثار غير مستحبة، واستفحال الفقر.

ولقد اتخذت الدول الجزرية الصغيرة النامية تدابير شتى للتصدي لهذه التحديات. ومع ذلك، تظل الشكوك على آفاق المستقبل فيها، إذ يمكن لأي إعصار كبير أو إعصار حلزوني أن يدمر في ساعات ما تم القيام به في سنوات. ويمكن أن تتحول جنة الى أرض قاحلة بين لحظة وأخرى.

والجزر الصغيرة التي تقف منذ عهد بعيد ضعيفة أمام قوى البحار تستجمع قواها الآن لمواجهة قوى العولمة. فالجزر الصغيرة تنوء بسهولة تحت عبء التقلبات الاقتصادية العالمية أو الركود الاقتصادي لأنها تعتمد على التجارة الدولية أكثر مما تعتمد معظم البلدان حيث أن مساحتها ومواردها المحدودة تقتضي أن تستورد كل شيء بالفعل. وبغية تمويل هذه المستوردات، تحتاج الى عملات أجنبية تحصل عليها عن طريق تقديم الخدمات من قبيل السياحة، بيد أن قطاع السياحة، في فترة الركود العالمي، هو أول القطاعات التي تعاني من تراجع حاد. وهذا يفضي الى سلسلة من ردود الفعل التي تؤثر على جميع الأنشطة الأخرى في الجزر، بما في ذلك الصناعة والتجارة.

وإن استمرار تراجع التجارة التفضيلية، مقرونا بانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية على نحو ثابت، يخلق أثرا ثقيلا على آفاق التنمية المستدامة لهذه البلدان. ومعظم هذه البلدان تسلم بأنها يجب أن تعيد هيكلة اقتصادها. ومع ذلك، فإن احتمال تنفيذ ذلك في المدى البعيد يتطلب استثمارات كبيرة وإعادة تدريب العمالة في قطاعات رئيسية.

ونحن في حاجة أيضا الى وضع مقياس شامل للضعف، وتطبيقه بصورة موضوعية. وينبغي لمقياس الضعف هذا أن يأخذ في الاعتبار تماما الظروف الخاصة لهذه البلدان وحالة ضعفها.

ثمة شاغل هام آخر لهذه البلدان يتعلق بنقل النفايات الخطيرة والنفايات المشعة عبر حدودها الوطنية. والواضح تماما أن الأفكار التي تضمنها برنامج

تبدو مستعصية على الحل؟ الجواب هو أن اللامبالاة التي لا ترحم ما زالت مستمرة.

وينتقل تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ الصادر عن الأمم المتحدة لينص في الصفحة ٧ على أن

"ضغوط التنافس العالمي التي لا تلتين تقضي على الرعاية التي هي القلب غير المرئي للتنمية البشرية"

وأنه،

"يتعين إعادة ابتكار حكم وطني وعالمي بحيث تكون التنمية البشرية والإنصاف في صلبهما".

ونحن في الدول الجزرية الصغيرة النامية نتشاطر وجهة النظر هذه. فلنتوجه بنداء قوي في هذه الدورة لإعادة ابتكار الحكم العالمي ولنأمل بأن يتردد صدى ذلك في أرجاء العالم.

لقد ازداد التهديد لأمن الدول الجزرية الصغيرة النامية إبان السنوات الخمس الماضي. واليوم، تتعرض ديمقراطياتنا نفسها للهجوم. فسواحلنا غالبا ما تكون مفتوحة ولا تتمتع بحماية جيدة ومواردنا المحدودة تجعل من المستحيل علينا توفير التدابير الأمنية الكافية. ولذا فإننا نعاني من ضعف شديد إزاء القوى الضارية من قبيل تجار المخدرات وغسلة الأموال والإرهابيين.

وبسبب جغرافية الدول الجزرية في منطقة البحر الكاريبي فإنها ضعيفة على وجه الخصوص إزاء الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وهذه المشكلة بالتحديد هي التي دفعت بالأونرابل باسديو باندي، رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو، إلى الإشارة مؤخرا إلى أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات يقوض أسس الديمقراطية؛ ويعمل على إفساد المسؤولين الحكوميين والمؤسسات؛ ويدمر أجيال المستقبل. إنه سرطان يفتك بالأعضاء الحيوية لمجتمعاتنا وسيحول دولنا إلى ديمقراطيات للمخدرات ما لم تقف شعوبنا ودولنا وقفة واحدة وتشن حربا عليها. ولقد استهدف هذا العدو بلدان وأقاليم البحر الكاريبي كنقطة عبور للاتجار الدولي بالمخدرات. فالموارد التي ينبغي أن تخصص لتأمين الرعاية الصحية المناسبة والتعليم لأطفالنا وإطعام مواطنينا وتوليد فرص العمل يتعين تحويل وجهتها لمحاربة أبطرة المخدرات الأشبه

عدد الفقراء الذين يكسبون أقل من دولار واحد يوميا على ١,٣ بليون. وهناك ملايين الأطفال الذين لا يحصلون على التعليم، وهناك ملايين غيرهم لا يحصلون على الرعاية الصحية السليمة، وثمة نسبة مئوية كبيرة من المحرومين في العالم ينتمون إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. هذا هو واقع الحال منذ اعتماد برنامج عمل بربادوس.

وتساوي شروط اللعبة يظل خرافة سائدة، في حين أن واقع الدول الجزرية الصغيرة النامية يبدد تلك الخرافة. فكيف يمكن لدولة جزرية صغيرة نامية لا تمتلك من الموارد سوى القليل، أو لا تمتلك أية موارد، ويسكنها عدد قليل من السكان أن تتنافس مع قارات صناعية ذات أسواق داخلية كبيرة، وتكنولوجيا متقدمة وتتوافر لها إمكانية الوصول إلى الأسواق وامتلاك النظم المالية المتطورة؟ هذا التناقض لم تبذل أية محاولة فعلية أثناء السنوات الخمس الماضية للتغلب عليه.

لقد تقدمت الدول الجزرية الصغيرة بـ ٣١٢ مشروعا إلى مؤتمر المانحين في شهر شباط/فبراير الماضي، وتقدمت ترينيداد وتوباغو بـ ٢٢ مشروعا من تلك المشروعات. وحتى اليوم، لم نتلق أي تعهد حازم من البلدان المانحة بتنفيذ هذه المشروعات. فهل يتوقع من الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تستجمع هذه الموارد؟

وينص برنامج عمل بربادوس على أن البشر هم في صلب شواغل التنمية المستدامة ولذا ينبغي إيلاء اهتمام كبير للمشروعات التي ستحسن نوعية الحياة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. فصغر وهشاشة الدول الجزرية الصغيرة يقتضيان إيلاء اهتمام لمساائل السكان، والتعليم والتدريب والصحة والتنمية الفعالة للموارد البشرية. وفي هذه المجالات، فإن وضع الدول النامية ولا سيما وضع الدول الجزرية النامية ما زال قائما، إذ أن الكثير من الحرمان الاقتصادي في العالم يوجد في البلدان النامية.

وتدل الإحصاءات على أن أكثر من ٨٨٠ مليون إنسان لا تتاح لهم إمكانية الحصول على الخدمات الصحية؛ وأن ٢,٦ بليون نسمة لا تتوفر لهم إمكانية الوصول إلى التصاح؛ وأن أكثر من ٨٥٠ مليون شاب يعانون من الأمية؛ وهناك أكثر من ٢٦٠ مليون طفل لا يذهبون إلى المدارس ويعاني حوالي ٨٤٠ مليون إنسان من سوء التغذية. فهل تطور الضمير العالمي خلال السنوات الخمس الماضية لكي يتصدى لمشاكل التخلف هذه التي

بأن الحواجز الجغرافية أو الازدهار الاقتصادي أو القوة العسكرية تحسن أي بلد أو مجموعة من البلدان من الآثار المترتبة على عيش ملايين البشر في العالم في ربة الفقر، أو على وجود عدد كبير من بلدان المجتمع العالمي على حافة الانهيار الاقتصادي الكامل أو الدمار الإيكولوجي. وبما أننا دعونا مرات عديدة في الماضي إلى اتخاذ إجراءات حاسمة، فقد تكون دعوتنا إلى ذلك الآن، محض ابتذال. ولا يسع المرء سوى أن يتمسك بالأمل - وبأمل أخذ يتضاءل - بأن يتبلج إدراك جديد مع اقتراب القرن الجديد بأن هذه المشكلة مشكلة عالمية فعلا وتنطوي على أبعاد كبيرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جفمي يوسر ثنلي، وزير خارجية بوتان.

السيد ثنلي (بوتان) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمما يسرني حقاً أن أراكم، سيدي، تترأسون الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأن وفدي على ثقة بأنكم ستسيرون بمداواتنا إلى خاتمة ناجحة.

بوتان، بوصفها بلداً صغيراً نامياً لا يطل على البحر، يجيء إلى هنا لكي يُعرب عن تضامنه مع الدول الجزرية الصغيرة النامية ودعمه لشواغلها ورهاها. وإننا نتشاطر العديد من التطلعات الإنمائية نفسها، بالإضافة إلى التزام عميق بحماية البيئة العالمية. فالدول الجزرية الصغيرة النامية التي تشكل أكثر من ٢٥ في المائة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تمثل جزءاً كبيراً وهاماً من المجتمع الدولي. وإذ تتميز بغنى تنوعها البيولوجي، فإنها أيضاً قيّمة على جزء كبير من سطح جزيرتنا المجرية ضد التهديدات المتصاعدة باستمرار. فاحتياجاتها ووجهات نظرها يجب أن تحظى بالاهتمام الكامل من جانب المجتمع الدولي.

إبان السنوات الخمس التي انقضت منذ انعقاد المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في بربادوس في ١٩٩٤، قامت الدول الجزرية ببذل جهود كبيرة على المستويين الوطني والإقليمي في مجال تنفيذ برنامج العمل. وتركز الكثير من الجهود على إدماج الإدارة البيئية السليمة في تخطيط ممارسات التنمية المستدامة. إلا أن عدداً من القيود الحرجة تعوق تنفيذ العديد من أهداف بربادوس. فالدول الجزرية الصغيرة النامية لا تستطيع بمفردها أن تضطلع بالمسؤولية الجسيمة الملقة على عاتقها، أي الوصاية

بافعوان متعدد الرؤوس. والدول الجزرية الصغيرة النامية تشعر بأنها عاجزة تماماً عن مواجهة هذا البلاء.

وتشعر ترينيداد وتوباغو بالفزع إزاء عدم توافر التزام راسخ من جانب المجتمع الدولي والوكالات المانحة للوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في بربادوس قبل خمس سنوات فقط. وليس هناك سوى التكرار الممل للالتزامات بينما تثار الشكوك فيما إذا كانت هناك أية موارد وشيكة. إن الجزر الصغيرة لا تتحمل المسؤولية عن الاحترار العالمي وتغير المناخ؛ لكننا نعاني أكثر من غيرنا منها. فجزرنا هي التي ستختفي من على وجه الأرض إذا لم يفعل الذين يتحملون المسؤولية عن هذا التهديد للبشرية شيئاً.

إن الجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة النمو من أجل خفض انبعاثات غازات الدفيئة غير كافية على الإطلاق. ومن الواضح أن هناك لا مبالاة قاسية إزاء الحفاظ على التوازن الإيكولوجي العالمي ولا يزال عدم الاكتراث هذا مستمراً في مواجهة التغيرات الكبيرة في المناخ والكوارث الطبيعية الرهيبة التي عاينها.

وتفخر ترينيداد وتوباغو بأنها أدرجت في ١٩٩٣ في جدول أعمال الجماعة الكاريبية فكرة معارضة نقل النفايات النووية وغيرها من النفايات الخطرة عبر البحر الكاريبي. وأن استمرار هذه الممارسة دليل على استمرار عدم الاحترام للدول الجزرية الصغيرة النامية، مع أنه تم التوضيح بجلاء بأن وقوع حادث واحد يمكن أن يمحو دولنا الصغيرة. ولقد ازداد التهديد لمجتمعنا على مدار السنوات الخمس الماضية مع تزايد الشحنات الخطرة التي تجتاز منطقة البحر الكاريبي.

فمنطقة البحر الكاريبي ذات تنوع بيولوجي فريد ونطاقها الإيكولوجي بالغ الهشاشة. وبسبب أهمية البحر بالنسبة للرفاه الاقتصادي لأجيال الحاضر والمستقبل واعتمادهم عليه في معيشتهم، بالإضافة إلى تراثهم الثقافي، فإن رؤساء حكومات دول منطقة الكاريبي في الاجتماع الأخير الذي عقده في بورتو أو سبين بترينيداد، في تموز/يوليه ١٩٩٩، أيدوا الاقتراح الذي يدعو إلى الاعتراف بمنطقة البحر الكاريبي كم منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة.

وهذه ليست مسائل تخص الدول الجزرية الصغيرة النامية وحدها. وقد يكون من الغباء أو السذاجة التفكير

مستقبل البشرية بتحقيق التنمية المستدامة لجميع دولنا وشعوبنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد دومينغو سيازون، وزير الشؤون الخارجية في الفلبين.

السيد سيازون (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو، قررنا أن يكون لنا جدول أعمال مشترك للتعامل بفعالية مع المشاكل ذات الصلة بالبيئة والتنمية. واعترفنا أيضا بالحاجة إلى الشراكة العالمية، ذلك أن لا أحد منا بوسعه إنجاز المهمة وحده.

وبرنامج عمل بربادوس، الذي اعتمد في ختام مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ١٩٩٤، وثيقة تبني على ما اتفقنا عليه في ريو. وهو يمثل مناشدة من أجل التنمية المستدامة، خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، تستحق الدعم الكامل من المجتمع الدولي.

إن برنامج عمل بربادوس يدعو إلى العمل على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي في ١٤ مجالا من مجالات الأولوية. وتتراوح هذه بين الشواغل القطاعية مثل المياه العذبة وتغير المناخ والتنوع الأحيائي والموارد البحرية والسياحة، إلى مسائل مشتركة بين القطاعات مثل تنمية الموارد البشرية والتمويل والدعم اللازمين لتنفيذ خطة العمل.

وتشارك الفلبين الدول الجزرية النامية تطلعاتها تماما، ذلك لأنها دولة مكونة من زهاء ٧ ٠٠٠ جزيرة، الكثير منها جزر صغيرة. والجزر الصغيرة عرضة للهجمات المتقلبة الأهواء لغضب الطبيعة. وهي ضعيفة بوجه خاص أمام خطر ارتفاع مستوى سطح البحر، وهي تشعر مباشرة بأثر التغيرات غير المنتظمة في الأنماط الطقسية.

إن إعصاري جورج وميتش، على سبيل المثال، تسببا في أضرار بليغة في منطقة البحر الكاريبي. وظاهرة النينيو التي طرأت مؤخرا ضربت الفلبين بقوة، حيث أدت إلى تدهور القطاع الزراعي فيها بنسبة ٦,٧ في المائة وإلى انحسار ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة نصف

على الممتلكات العامة العالمية الأساسية دون زيادة الدعم من جانب المجتمع الدولي.

لقد اتفقنا منذ زمن بعيد على أن الاحترار العالمي يولد مشاكل خطيرة لجميع بلدان العالم. وبالنسبة للبلدان النامية الصغيرة المنخفضة فإن النتيجة يمكن أن تكون مدمرة وهذا واضح لنا الآن. إلا أن التقدم المحرز بشأن التفاوض وتنفيذ التدابير الرامية إلى التصدي للاحتار العالمي ما زال بطيئا بسبب قلة الجهود الدولية والالتزام الدولي.

إن التقارير المعروضة علينا تشير إلى أن البيئة البحرية حول العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية تدهور، حيث يزيد من تفاقم الحالة تدفق النفايات الخطرة، واستغلال الرمال، والتعدين في قاع البحار، ونقل المواد النووية. وفي حين أن العواقب التي تمثل كارثة على البيئة واقتصادات الدول المعنية واضحة، لا يمكننا أن نتجاهل الآثار الأوسع الطويلة الأمد بالنسبة للمجتمع الدولي عموما.

إن التكامل الاقتصادي العالمي مثل آلية قوية للنمو والتنمية للعديد من البلدان في العقد الماضي. ولكن بالنسبة للعديد من الجزر الصغيرة وغيرها من البلدان الصغيرة النامية التي تقوم اقتصاداتها على قطاعات رئيسية قليلة مثل السياحة وصيد الأسماك والزراعة التي تعتمد على محصول واحد، كانت فوائد العولمة ضئيلة. وتمثل البنى الأساسية الجيدة والاتصالات والموارد البشرية متطلبات أساسية هامة من أجل المشاركة في الاقتصاد العالمي. وتنمية هذه القطاعات تظل تمثل تحديا رئيسيا للعديد من البلدان النامية.

من الواضح أن الدعم الدولي قصر عن الوفاء بالالتزامات المعلنة والمتوخاة في برنامج عمل بربادوس. والاتجاه المنحدر المستمر في المساعدة الإنمائية الرسمية لن يبسر بلوغ هذه الأهداف. ونأمل ألا تكتفي هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة باستعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل بربادوس، وإنما أن تمثل أيضا فرصة ليجدد المجتمع الدولي التزامه بتنفيذ البرنامج.

إننا نعيش في مجتمع عالمي واحد. والتحديات والمشاكل التي تواجه الجزر الصغيرة لا تعنيها وحدها. ويقع على عاتقنا جميعا، بوصفنا أعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي، أن نتعهد ببيئتنا بالرعاية ونصون

الإدارة المستدامة للموارد البحرية الحية التي تعتمد عليها اقتصاداتها.

والدول الجزرية الصغيرة النامية تظل تعاني من الضعف الشديد فيما يتعلق باحتياجاتها من الطاقة. ونظرا لأن غالبيتها تعتمد اعتمادا تاما على استيراد النفط لاحتياجاتها التجارية من الطاقة، فإن الزيادات الحادة في أسعار الوقود تؤدي إلى ضغوط شديدة على اقتصاداتها. واللجوء إلى استخدام الحطب مصدرا للوقود في المنازل، إضافة إلى إزالة الأحراج بسبب قطع الأشجار والتحول إلى الزراعة، يؤدي إلى اشتداد تحات التربة الخطير أصلا وإلى مشاكل في الإمداد بالمياه العذبة. وتحتاج هذه الدول إلى مساعدة تقنية وإدارية ومالية معززة للقيام بالاستثمارات اللازمة في مصادر الطاقة المحلية المتجددة.

ولا تزال مرافق المواصلات والاتصالات تجعل الحياة صعبة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة والاحتكاكات العامة والخاصة تديم حالة بائسة ترتفع فيها تكلفة الاتصالات وتقل خدمات النقل البحري والجوي الدولي وتسوء نوعيتها. ويجب الاستثمار بقدر أكبر في هذه القطاعات من مصادر أجنبية بطبيعة الحال - إذا كان لهذه الدول أن تشارك في التجارة العالمية والتنمية وأن تنتفع منها.

وقد تكون الدول الجزرية الصغيرة النامية بعيدة، ولكنها ليست على بعد يحميها من التأثير بالمد العارم للعولمة أو بتغير الظروف الاقتصادية للبلدان الأخرى. فعلى سبيل المثال، تسببت الأزمة المالية الآسيوية في انخفاض كبير في عدد السياح الذين يزورون جزر المحيط الهادئ. ومثلها مثل جميع البلدان النامية الأخرى، فإنها أيضا في حاجة إلى بناء قدراتها لكي تتغلب على تحديات عالمنا المترابط.

والدول الجزرية الصغيرة النامية أعضاء مسؤولون في جماعة الأمم. وهي تدرك أنها مسؤولة بصفة رئيسية عن تنميتها المستدامة. والتصارع مع تقلبات الطبيعة التي تنفرد بها ليس محنتها الكبرى، بل تحديا تقبله. ومن المفجع بحق ألا نوفيها حقها من الاهتمام والدعم الخاصين.

في المائة في السنة الماضية. وتسببت الأمواج السنامية في مقتل أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص ودمرت المساكن والمحاصيل في بابوا غينيا الجديدة.

والجزر الصغيرة نموذج أيضا للتحديات التي تواجه العديد من البلدان النامية، مثل تلوث الهواء والمياه، وتلاشي الغابات، وتحات الأراضي، واستنفاد الموارد البحرية والساحلية، وتخلف مرافق النقل والاتصالات، وعدم كفاية تنمية الموارد البشرية. والمستويات المرتفعة لمعدلات النمو السكاني وتنمية السياحة غير المستدامة تضيف إلى المشاكل البيئية في تلك الجزر.

في السنوات الخمس التي انقضت منذ اعتماد برنامج عمل بربادوس، أحرز تقدم ملموس في مجالات معينة من مجالات العمل. ففي الحفاظ على التنوع الأحيائي، على سبيل المثال، صادقت غالبية الدول الجزرية الصغيرة النامية على اتفاقية التنوع الأحيائي، وبدأ عدد منها بإعداد دراسات قطرية عن التنوع الأحيائي واستراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوع الأحيائي.

ومشروع جزر البهاما لإدارة بيانات التنوع الأحيائي يمثل إنجازا بارزا. كذلك نفذ المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة استعراضا عالميا للتنوع الأحيائي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأجرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة استعراضا لاستخدامات وحالة الأشجار والغابات في أنظمة استخدام الأراضي في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

إلا أن البلدان الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تواجه عجزا في الموارد المالية والبشرية اللازمة للجهود الإنمائية الرامية لا إلى التصدي لمسألة التنوع الأحيائي وحسب وإنما أيضا لمسائل أخرى ملحة متعلقة بالتنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بمشاكل إدارة الموارد البحرية والساحلية، لا يزال يتعين القيام بالكثير لمعالجة مشاكل تحات الشواطئ، وفقدان خط الساحل، وتدهور الشعب المرجانية وأشجار المانغروف، وتلوث البحار والسواحل. إن عدم كفاية القدرة على التخلص الفعال من النفايات المتراكمة يضاعف من هذه المشاكل. وهناك أيضا حاجة هائلة لتعزيز رصد ومراقبة الأرصد السمكية في المناطق المحيطة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك لكفالة

ويجب إعطاء الأولوية للجهود الرامية الى النهوض ببيئة مؤاتية تساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية على معالجة هذه المشاكل بحيث تحقق التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن أهم المسائل هي كيفية تحسين حالة المرأة وأقفر الجماعات المستهدفة بصفة خاصة، وكيفية مساعدة أقل الدول نمواً من بين الدول الجزرية الصغيرة النامية.

والدانمرك، متابعة منها لبرنامج عمل بربادوس، تدعم بشدة الأنشطة التي تنفذ عن طريق برامج البيئة والتنمية المتعددة الأطراف في شراكة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية. كما أن الدانمرك، في حوارها مع مرفق البيئة العالمي، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تعلق أهمية كبيرة على تعاونها مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبخاصة بغرض تحسين حالة المرأة وأقفر المجموعات المستهدفة.

إن اتفاقية لومي تشكل محور التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأثناء الفترة من ١٩٩٦ الى ٢٠٠٠، خصص الاتحاد الأوروبي ما قيمته أكثر من بليون يورو للمساعدة الإنمائية لأفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وتُعطي أولوية قصوى للنهوض بالمرأة وبأقفر المجموعات المستهدفة. والاتحاد الأوروبي أكبر شريك إنمائي على الإطلاق مع الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وعلاوة على ذلك، تعمل الدانمرك مع الدول الجزرية الصغيرة النامية بطرق متعددة تدعم تنفيذ برنامج عمل بربادوس. وأود أن أشير الى دعمنا المؤسسي في مجال تغير المناخ والطاقة المستدامة للبرنامج البيئي لجنوب المحيط الهادئ، وللجنة العلوم الجغرافية التطبيقية لجنوب المحيط الهادئ، ولجامعة جنوب المحيط الهادئ.

والدانمرك، في تعاونها مع البرنامج البيئي الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، تدعم التنسيق الإقليمي في مجال تغير المناخ، وبالتالي تعزز القدرة التفاوضية للدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن خلال لجنة العلوم الجغرافية التطبيقية لجنوب المحيط الهادئ وجامعة جنوب المحيط الهادئ، تدعم الدانمرك استحداث أدوات تخطيط فعالة للتخطيط في قطاع الطاقة في الدول الجزرية الصغيرة بغية زيادة استخدام الطاقة المتجددة. ويضطلع بتنفيذ هذا المشروع برنامج الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة إلين مرغريت لوج، وزيرة الدولة بوزارة خارجية الدانمرك.

السيدة لوج (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): تضم حكومة الدانمرك صوتها الى البيان الذي أدلت به فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

ونرحب بهذا الاستعراض الهام لبرنامج عمل بربادوس فهو فرصة طيبة تتيح للمجتمع الدولي أن يناقش شواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى المجتمع الدولي واجب المساعدة على تلبية الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد اعترف بهذه الاحتياجات في جدول أعمال القرن ٢١، وذكرت مرة أخرى في إعلان وبرنامج عمل بربادوس، اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية عام ١٩٩٤.

وتسلم الدانمرك بالضعف الخاص للدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذا الضعف نابع، ضمن جملة أمور، عن اقتصاداتها الصغيرة والمفتوحة، ونظمها البيئية الهشة، والآثار البيئية الضارة التي تتركها الأنشطة البشرية على هذه النظم البيئية، فضلاً عن تأثرها بالكوارث الطبيعية وتغير المناخ. وهناك اهتمام سياسي واسع النطاق بهذه القضايا في الدانمرك. وقبل اسبوعين فقط عقدت منظمة دولية غير حكومية مؤتمراً رئيسياً في جزيرة إيرو. وكان موضوع المؤتمر الطاقة المتجددة والجزر الصغيرة.

وترحب الدانمرك بالجهود المتجددة من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومن جانب المجتمع الدولي، لتنفيذ الالتزامات بموجب برنامج عمل بربادوس. ونرى أن هناك ثلاث قضايا هامة تتعلق بمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس: الأولى، استمرار تدهور البيئة البحرية والآثار الطويلة الأمد لذلك على التنوع البيولوجي البحري وصحة البشر؛ والثانية، القضايا الصعبة المتعلقة بالمياه العذبة وتدهور الأرض في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والثالثة، التواتر والحدة المتزايدان للكوارث الطبيعية، مما يقوض الأساس الذي يقوم عليه الإنتاج الزراعي.

وبرنامج عمل بربادوس يمثل جهدا عالميا بحق في السعي لتحقيق التنمية المستدامة. ونحن نريد ترجمة تلك الرؤيا إلى واقع.

إننا نعي تماما أن العولمة تثير المخاوف في قلوب الكثيرين. إلا أن الدول الجزرية الصغيرة ستكسب منها الكثير، تماما مثلما كسبت منها بالفعل الولايات المتحدة وأجزاء عديدة من أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ومن الواضح، رغم ذلك، أن بعض الدول النامية استفادت أكثر من غيرها. وبعض السمات التي نعتقد أنها تشكل قاسما مشتركا بين الدول التي كانت أكثر استفادة من العولمة تتضمن الحكم الرشيد والمشاركة القوية والنشطة في المداولات الدولية، ووجود مستويات كافية من الاستثمار، وبيئة نظيفة ومشمولة بحماية جيدة.

وأحد الأشياء التي أصبح لدينا اقتناع راسخ بها هو أن النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة ليست أهدافا منفصلة وغير مترابطة. فهي أهداف متشابكة، ويجب السعي وراءها ككل متكامل، وإلا فلن يتحقق أي منها بالكامل.

وإذ نشعر في فحص التقدم الذي أحرزناه في تنفيذ التزامات بربادوس، والإجراءات التي ينبغي اتخاذها في المستقبل، أود أن أركز على نهج الولايات المتحدة إزاء ثلاث قضايا ذات صلة بالتنمية المستدامة للدول الجزرية. وسأتكلم أولا عن تغير المناخ. إن الدول الجزرية ليست ضعيفة فحسب أمام تأثيرات تغير المناخ؛ بل إن هذه المسألة بالنسبة للعديد منها أصبحت قضيتها العليا - قضية حياة أو موت. وقد بدأ البعض منها يشهد بالفعل شيئا من آثارها؛ ولدينا أصلا تقارير تضيد بأن ارتفاع مستوى سطح البحر بدأ يتسبب في تسرب الملوحة إلى إمدادات مياه الشرب.

والواقع أن الدول الجزرية الصغيرة ستخسر أكثر من غيرها من تغير المناخ، وأنها ضمن أقل الدول قدرة على القيام بأي شيء لوقف هذه الظاهرة. وهي بالتالي تحتاج قبل أية دولة أخرى إلى اتفاق دولي ينشئ نظاما فعالا تشجع في ظلّه جميع دول العالم على اتخاذ إجراءات تستهدف وقف تغير المناخ. والعديد من الدول الجزرية تضطلع فعلا بمبادرات للحد من انبعاثاتها، ونحن نشني عليها لريادتها في هذا الميدان.

للبيئة، ومركز التعاون التابع للبرنامج في ريزو، الدانمرك. ومن المهم أن نضيف أن الدول الجزرية الصغيرة هي التي بادرت بهذه الأنشطة، كما أنها جزء من جهد تعاوني إقليمي موجود بالفعل، وبالتالي لا يتطلب مؤسسات جديدة.

وندعم الأعمال الإنمائية في جزر ملديف من خلال برنامجنا الائتماني المختلط. كما ندعم توصيل مولّد ديزل جديد وتركيبه في محطة للطاقة في مال. وسيؤدي ذلك إلى زيادة إمدادات الطاقة في ملديف، كما يخفض في نفس الوقت من حجم استخدام محطة للطاقة قديمة ومتدنية بيئيا.

وفي فواه مولاكو، وهي جزيرة نائية في ملديف، ندعم بناء ميناء. وهذا المشروع عنصر رئيسي في خطة التنمية الوطنية لزيادة الاستدامة الاقتصادية للجزيرة.

ومن خلال هذه الأمثلة القليلة لأنواع الشراكة التي ننخرط فيها، أود أن اختتم هذا البيان بالترحيب مرة أخرى بهذه الفرصة لتركيز اهتمامنا على القضايا وثيقة الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذه فرصة هامة لنا جميعا لكي نجدد التزامنا بمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس، وباعتماد إعلان سياسي جديد في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فرانك لوي، وكيل وزارة الخارجية للشؤون العالمية بالولايات المتحدة الأمريكية.

السيد لوي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أمثل الولايات المتحدة في هذا الاستعراض الهام لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي اعتمد في بربادوس قبل خمس سنوات. ومن دواعي سروري أيضا أن أرحب بجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو ومملكة تونغا في أسرة الأمم المتحدة.

تتمتع الولايات المتحدة بعلاقة عريقة ووثيقة مع الدول الجزرية الصغيرة، وهذا يرجع في معظمه إلى التزامنا المشترك بمبادئ التنمية المستدامة، فنحن أيضا دولة جزرية إلى حد ما بوجود جزر صغيرة ممثلة في وفدنا. وقد أعربت الدول الجزرية عن رغبة قوية في أن تتولى بنفسها زمام مستقبلها الاقتصادي وأن تشبك نفسها - إن جاز القول - بالاقتصاد العالمي الجديد.

حالات التبييض والموت التي سجلها التاريخ الحديث. وخلص تقريرنا إلى أن ارتفاع درجات حرارة سطح البحر المستحث بظاهرة الاحترار العالمي أصبح على ما يبدو عاملا هاما في هذا الصدد. وفي بربادوس، اقترحت حكومة الولايات المتحدة إنشاء المبادرة الدولية للشعْب المرجانية. ويسعدني أن ألاحظ أن المبادرة أصبحت منذ ذلك الحين محفلا هاما لمعالجة مسألة التهديدات التي تتعرض لها الشعْب المرجانية.

تلك ثلاث فقط من القضايا الكثيرة الملحة التي تؤثر على تقدم الدول الجزرية على طريق التنمية المستدامة. ونحن بحاجة إلى إيجاد سبل لاجتذاب اهتمام القطاع الخاص وموارده. وهذه الدول الجزرية يتعين عليها أن تبني لنفسها، بمساعدة المجتمع الدولي، القدرة على مواجهة هذه التحديات. ونتطلع إلى استمرار صداقتنا وتواصل تعاوننا بشأن هذه القضايا الهامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد فالنتينو مارتلي نائب وزير خارجية إيطاليا.

السيد مارتلي (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن استهل كلمتي بالترحيب بالدول الثلاث الجديدة الأعضاء في الأمم المتحدة: جمهورية كيريباس وجمهورية ناورو ومملكة تونغا.

بالأمس، تكلمت السيدة هاسي وزيرة البيئة والتعاون الإنمائي في فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي. وإن إيطاليا تؤيد بيانها تمام التأييد.

منذ البداية ظلت إيطاليا تدعم بقوة تحالف الدول الجزرية الصغيرة، حيث أننا نمتلك خبرة هائلة بالمشاكل المتصلة بالبيئة ومنطقتنا الساحلية الشاسعة وجزرنا الصغيرة تتسم بنظم إيكولوجية هشة. فالبنديقية، مثلا، وهي واحدة من أجمل مدن العالم، تتعرض لتهديد دائم من ارتفاع أمواج البحر. وقد نمت الصداقة بين إيطاليا والدول الجزرية الصغيرة لأننا نتشاطر الكثير جدا من السمات والمشاكل. ونحن على استعداد لأن نضع كل خبراتنا تحت تصرفها. وسوف نكون دائما نصيرا قويا لاحتياجات البلدان الجزرية الصغيرة في كل المحافل، بما فيها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. فقد خضنا معا وكسينا معارك كثيرة من أجل الديمقراطية والاحترام المتبادل والشفافية والمشاركة، وضد الأبواب المغلقة والاستبعاد.

ونحن أيضا نعمل بإقدام لجعل مجتمعنا أكثر كفاءة في استهلاك الطاقة. وقد أمنت إدارة الرئيس كلابنتون مبلغ بليون دولار هذا العام لمجموعة من التكنولوجيات المتصلة بالمناخ، وتعتزم استثمار ١,٣٧ بليون دولار في تلك التكنولوجيات في العام القادم. ويمكنني أن أقول بكل اقتناع إن رئيس الولايات المتحدة ملتزم تماما وبالكامل بإيجاد سبل، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي، للحد من تهديد تغير المناخ.

أنتقل بعد ذلك إلى موضوع مصايد الأسماك. مصايد الأسماك الساحلية وفي أعالي البحار تعد موارد ذات أهمية حيوية للدول الجزرية. ومن الضرورة الحتمية أن تستخدم جميع الدول التي تمارس الصيد هذه الموارد بأسلوب مستدام. ونعتقد أن أهم خطوة يمكن أن تتخذها البلدان باتجاه تلك الغاية، هي التصديق على اتفاق الأمم المتحدة للحفظ والإدارة الدوليين للأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وعلى اتفاق منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لتعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار للتدابير الدولية للحفظ والإدارة، أو الانضمام إلى هذين الاتفاقين اللذين يشكلان معا إطارا حيويا لتشجيع تحقيق الاستدامة للمصايد البحرية.

ومن دواعي سعادتنا أن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية وقّع على اتفاق الأرصدة السمكية. والواقع أن ٢٤ دولة صدقت على الاتفاق، من بينها ١٢ دولة جزرية صغيرة نامية. ونحن نهنتها على ذلك. وفضلا عن ذلك، نناشد البلدان التي لم تصدق على اتفاق منظمة الأغذية والزراعة المتعلق بالامتثال أو لم تنضم إليه أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن.

واسمحوا لي الآن أن أقول كلمة عن الشعْب المرجانية. إن التدهور المستمر في الشعْب المرجانية في كل مكان في العالم يمثل إحدى المآسي الإيكولوجية الكبرى التي نشهدها في السنوات الأخيرة. فهذه النظم الإيكولوجية لها أهمية حيوية للدول الجزرية. إذ أنها تولد السياحة، وتوفر مصايد سمكية منتجة، وتعمل كمصدات واقية من أضرار العواصف وتآكل السواحل. وفي وقت مبكر من هذا العام نشرنا تقريرا عن مصير الشعْب المرجانية، أشرنا فيه إلى أنه في عام ١٩٩٨، عانت الشعْب المرجانية في شتى أنحاء العالم من أوسع وأقصى

بناء القدرة في مجال استخدام الطاقة السليمة بيئياً، واستغلال المصادر المتجددة والسعي إلى التنمية المستدامة.

ويسرني أن أبلغ الجمعية بأن إيطاليا تسهم بنصف مليون دولار سنوياً لمشروع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لحفظ التراث الثقافي للدول الجزرية الصغيرة النامية.

أخيراً، يسعدني أن أعلن هنا أن الحكومة الإيطالية صدقت للتو على تقديم مساهمات مالية إلى برنامجين يهدفان إلى التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية: أحدهما هو المرحلة الثانية من مشروع الشبكة العالمية لبرنامج عمل بربادوس، وشبكة المعلومات الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والثاني هو برنامج إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لبناء القدرة في مجال الإدارة العامة والخدمة المدنية وتعزيز التعاون الإقليمي في منطقة الدول الجزرية الصغيرة النامية بالبحر الكاريبي.

ويتيح لنا فجر الألفية الجديدة فرصة فريدة لإحداث تغييرات حان وقتها منذ أمد بعيد في أنواع العمل الذي نضطلع به. وينبغي ترشيد العملية برمتها، ونحتاج إلى تناول مشروعات أبسط، وإلى ضمان وصول المساعدة بشكل أسرع وأكثر كفاءة. وينبغي ألا تذهب مساهماتنا إلى تغذية البيروقراطيات المتضخمة والمنظمات المسرفة في تعيين الموظفين. ولكي نحدث أثراً جوهرياً وبصورة أكثر مباشرة، ينبغي أن ينصب تركيزنا على المراكز الصغيرة والجماعات المحلية.

فلنهرج العبارات الجوفاء إلى الحقائق الملموسة. وقد حان وقت العمل هنا والآن. وينبغي أن نتفق على إجراء استعراض وتقييم واقعيين وفعالين لبرنامج عمل بربادوس. وينبغي أن نقدم للدول الجزرية الصغيرة النامية كل ما تستحقه من دعم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة الأونرابل كليمنت ليو، مساعد وزير خارجية فانواتو.

السيد ليو (فانواتو) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن تتاح لي هذه الفرصة للإدلاء ببيان موجز باسم جمهورية فانواتو شعباً وحكومة.

وعلى امتداد العقدين الماضيين، أعرب الرأي العام الدولي عن قلقه المتزايد من تدهور حالة كوكبنا. والدول الجزرية الصغيرة النامية هي أحد مواطن هذا القلق. والناس في بلدي وفي بلدان أخرى تطالب بالقيام بعمل دولي متضافر على صعيد عالمي. وهم يريدون تدابير فعالة تؤمن للأجيال المقبلة حياة أفضل وعالماً أفضل. ويتعين على المجتمع الدولي أن يفعل كل ما بوسعه لمنع تكرار مآس كتلك التي تورطت فيها سفينة فالديز التابعة لشركة إكسون وسفينة كاديون التابعة لشركة أموكو.

وقد أعربت إيطاليا مراراً عن قلقها إزاء الأضرار الجسيمة التي يلحقها الجنس البشري بكوكبنا. فنحن نعرض للخطر، بكل طيش وحماسة، أرواحاً بشرية وأراضي ذات أهمية. ومدناً جميلة وبحاراً، ومناطق طبيعية رائعة. وكما كتب جان -جاك روسو فإن كل شيء يتصف بالكمال في يد الخالق؛ وكل شيء ينحط في يد الإنسان. ومثل تغير المناخ، وارتفاع مستوى سطح البحر وتدهور الأراضي والجفاف، فإن الكوارث الطبيعية أيضاً تعرض حياتنا وحياة الدول الجزرية الصغيرة النامية للخطر. كما أن هذه التهديدات تزيد من صفوف الفقراء. ولكن الفقر يمكن، بل ويجب، استتصاله. وإيطاليا على أتم استعداد للقيام بدورها.

إن برنامج عمل بربادوس، الذي كان يبشر بالكثير، لم يؤد إلى زيادة كبيرة في موارد المساعدة المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولم ينفذ بصورة كافية. وهناك حاجة إلى المزيد من الموارد وإلى التنسيق بشكل أفضل. وينبغي أن تتعهد البلدان المانحة والمتلقي بالسعي إلى نفس الأهداف. فلنستفد من هذه الدورة الاستثنائية على أفضل وجه لكي نحقق ذلك.

وقد شددت إيطاليا منذ أمد بعيد على هشاشة الدول الجزرية الصغيرة النامية إزاء تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر. ونحن واعون بمسؤوليتنا تجاه الدول الجزرية الصغيرة النامية في سعيها إلى التنمية المستدامة. وكلما وقعت كارثة طبيعية كانت إيطاليا في الصف الأمامي لتقديم الإغاثة الطارئة والمساعدة في إعادة التعمير. وفي السنة الماضية بدأنا برنامجاً يهدف إلى تعزيز حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التقنيات المتقدمة لمحاكاة تغير المناخ. وقد دعمنا بقوة حلقة العمل المعنية بآليات التنمية النظيفة المعقودة في جزر مارشال في تموز/يوليه الماضي. وعقدنا حلقة تدريبية عن تخطيط الطاقة للجزر الصغيرة لتحسين

قاسية مثل الأعاصير المدارية وانجراف التربة والانفجارات البركانية. إن المناخ المتشابه الفصول نسبيا وأحوال التربة تجعل في العادة الإنتاج الزراعي لبلدنا مقصورا على بضعة محاصيل مما يجعلنا نعتمد كثيرا على استيراد المنتجات الأخرى.

وهناك جوانب بيئية عديدة للموضوعات قيد الاستعراض. وعلى الرغم من المصاعب التي تواجهها، فإن جمهورية فانواتو أولت اهتماما خاصا جدا لجوانب معينة من تنفيذ برنامج العمل لتعزيز حماية الموارد حماية فعالة في المجالات المحددة التالية.

فيما يتعلق بتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، أنشأنا، بالاستفادة من مشروع مساعدة جزر المحيط الهادئ في مجال تغير المناخ، لجنة وطنية معنية بتغير المناخ، تعرف باسم اللجنة الوطنية الاستشارية المعنية بتغير المناخ، لتقديم المشورة التقنية وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وتستفيد اللجنة من الخبرة المتوفرة في الإدارات الحكومية الرئيسية. وركزت المبادرات الأولية لمشروع مساعدة جزر المحيط الهادئ في مجال تغير المناخ على تعزيز وفهم الموضوعات المتعلقة بتغير المناخ ومخططات المستقبل. وقد أكملنا الآن اتصالاتنا الوطنية المتعلقة بمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، التي ستعقد في مؤتمر الأطراف في الشهر المقبل في بون.

وفيما يتعلق بإدارة النفايات، تلقينا مساعدة من الاتحاد الأوروبي وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ لتطوير سياساتنا واستراتيجياتنا المتعلقة بإدارة النفايات وتصنيفها وخفضها إلى الحد الأدنى. وهذه المساعدة ستعيننا على تطوير استراتيجياتنا الوطنية لإدارة النفايات بالنسبة للمناطق الحضرية والريفية ولوضع إطار قانوني لتصنيف النفايات وخفضها إلى الحد الأدنى على نحو مستدام.

وفيما يتعلق بالموارد الساحلية والبحرية، فإن الوكالات الإقليمية والوكالات القائمة على الصعيد الثنائي تقدم لنا دعما لتعزيز حماية شعابنا المرجانية والنظم الإيكولوجية المرتبطة بها وصيانتها واستخدامها بطريقة مستدامة. وفي عام ١٩٩٧ شاركنا في الحملتين المتعلقتين بالسنة الدولية للشعاب المرجانية وبالمبادرات الدولية للشعاب المرجانية، اللتين نتج عنهما، على جميع أصعدة

بعد مرور خمس سنوات على عقد أول مؤتمر من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، في بربادوس في عام ١٩٩٤، نجتمع هنا مرة أخرى لاستعراض التقدم والإنجازات المحرزة في جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وقد أكدنا مجتمعين عزمنا المشترك، المغرب عنه في الالتزامات المعقودة في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢ وفي مؤتمر الدول الجزرية الصغيرة النامية في بربادوس في سنة ١٩٩٤، على ضمان تعزيز السلم والتنمية وحماية البيئة.

إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، مؤتمر قمة الأرض، اعترف بصورة واضحة بضرورة إيلاء اهتمام خاص للمشاكل البيئية والاقتصادية التي تعوق التنمية المستدامة للجزر الصغيرة. ويحدد الفصل ١٧ من القرن ٢١، أي برنامج عمل التنمية المستدامة، المعتمد في ريو، هذا الأمر باعتباره أحد مجالات البرنامج التي تقتضي اتباع نهج جديدة للإدارة والتنمية على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية.

وقد سلمنا بأن الصعوبات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة لا يمكن أن تحلهافرادى الدول الجزرية بدون التعاون والمساعدة الفعاليين من المجتمع الدولي. وإن توصية قمة الأرض بعقد مؤتمر للنظر في المشاكل الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة قد اعتبرت توصية مناسبة لصياغة برنامج شامل لحل مشاكل الدول الجزرية الصغيرة.

وسلمنا أيضا بأن محور تركيز برنامج عمل بربادوس ينصب على تعزيز التنمية المستدامة، مع الاعتراف بأن الأحوال البيئية الضاغطة في كثير من الأحيان والضيق النسبي لقاعدة الموارد من العوامل الرئيسية التي تحد من الخيارات الإنمائية المتاحة للدول الجزرية الصغيرة النامية والتي تعرض للخطر تراثنا الثقافي الغني والمتنوع. وبوصفنا دولا جزرية صغيرة نامية، فإن تنميتنا الدائمة تعتمد بصورة حاسمة على الاستغلال الكامل لمواردنا البحرية والبرية.

وتشاطر جمهورية فانواتو الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى نفس المشاكل البيئية. فصغر حجمنا، وعزلتنا والشح النسبي للموارد لدينا، وموقعنا الجغرافي حيث تكثر الكوارث الطبيعية، عوامل تؤثر على تنميتنا والموارد الطبيعية التي تدعم تلك التنمية. وبلدنا الجزري ضعيف عموما وعرضة لأحوال وأحداث بيئية دورية

مدخلات تقنية ومالية من المنظمات المشاركة من أجل الاضطلاع بهذه المسؤوليات.

وفيما يتعلق بالمؤسسات والقدرات المؤسسية، فإننا إذ نسلّم بعدم كفاية القدرات اللازمة لتنفيذ برنامج العمل، فقد بذلنا جهوداً مع شركائنا الشائين لتنظيم دورات تدريبية لفنّيينا لكي يتمكنوا من توفير التدريب على المهارات في مجالات تقنية من قبيل تغيير المناخ وتحديد خواص النفايات والحد من النفايات إلى أقصى قدر ممكن. وهذه مجالات لا نملك بشأنها في الوقت الحاضر قدرة تقنية أو مالية تمكننا من معالجتها بأنفسنا. وفي الوقت نفسه فإننا نقدر أيضاً جهود الحكومة في إطار البرنامج الإصلاحي الشامل. وفي إطار هذا البرنامج، اتخذت الحكومة، وفاء منها لالتزاماتها المتعلقة بالحكم الصالح والشفافية، قرارات صعبة أئمة تستهدف تقليص الوظائف لكي يمكن الحفاظ على القوى العاملة بشكل يحقق التكلفة الاقتصادية.

وإذا كانت فانواتو قد حققت تقدماً، وإن يكن بطيئاً، منذ اعتماد برنامج العمل في ١٩٩٤، فإنها يتعين عليها أن تتغلب على بعض الصعوبات التي تحول دون تنفيذ البرنامج بكفاءة. وتتمثل الإجراءات التي حددناها في تحسين آلية تنفيذ البرنامج والأهداف ذات الأولوية، بما يتمشى مع برامج الأمم المتحدة وأهدافها؛ وتحسين المواءمة بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة وأنشطة المنظمات الإقليمية والحكومات؛ ووضع مؤشرات أداء محسنة بهدف القيام، بالتعاون مع البلدان الأخرى والمنظمات الإقليمية، بقياس مدى فعالية تنفيذ الاتفاقات والقرارات الدولية الصادرة عن وكالات منظومة الأمم المتحدة؛ وضمان اشتراك الدول وأصحاب المصلحة ذوي الصلة اشتراكاً شاملاً في وضع الاتفاقات والمبادرات الإقليمية.

ختاماً، نلاحظ باهتمام أن اجتماع الأطراف المانحة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في شباط/فبراير من هذه السنة، كان خطوة إلى الأمام يمكن تطويرها لمعالجة القضايا الثنائية والإقليمية ودون الإقليمية والدولية. وينبغي أن نوالي مساندة الجهود المتزايدة التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية والمانحون لتنفيذ القرارات المتخذة. وبينما لم تشترك فانواتو في ذلك الاجتماع، فإن مجالتنا ذات الأولوية المبينة أعلاه تعبر عن الاحتياجات التي تلزمها مساعدات تقنية ومالية إضافية. ونحن بحاجة إلى

المجتمع، تطوير الشباب المرجانية وتعزيز حفظها وحمايتها، فهي بدورها تحمي نظمنا الإيكولوجية البحرية الهشة، التي نعتد عليها كثيراً في الغذاء وكمصدر لتنميتنا الاقتصادية.

وفيما يتعلق بمشكلة موارد المياه العذبة، تم التطرق إلى هذه المشكلة بدراسة استقصائية وطنية تناولت مسألة التنوع البيولوجي للبلد. وقد قدمت مساعدات تقنية للمعونة على مسح موارد المياه العذبة في فانواتو، وبسبب نتائج هذا المسح أن فانواتو لديها أنواع جديدة من عناصر الحياة البرية التي تعيش في المياه العذبة تفوق كثيراً ما نعرفه. وبالأستعانة بالمعلومات المستمدة من هذا المسح ستوضع سياسة لإدارة المياه العذبة تستهدف الإلمام بالنظام الإيكولوجي المتنوع للمياه العذبة في فانواتو.

يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال خدماته الاستشارية التقنية، وفي الإطار العام لاتفاقية التنوع البيولوجي، بمساعدة جمهورية فانواتو، باستعمال أموال مرفق البيئة العالمي، لكي يتمكن من وضع وتنفيذ استراتيجيتنا وخطة عملنا الوطنيتين المتعلقتين بالتنوع البيئي. وفي الوقت نفسه، نعرب عن تقديرنا لبرنامج الحفاظ على التنوع البيئي في جنوب المحيط الهادئ. إذ أنه مكّن فانواتو من إنشاء مناطق تضم التراث الطبيعي الهام، وهي مناطق يحميها ويديرها أصحاب المصلحة في الموارد. ونحن نقدر كل التقدير ما يقدم من مساعدة ونتطلع إلى تلقي المزيد من المساعدة المستمرة التي تمكننا من تطوير مجالات أخرى ذات أهمية مماثلة.

وفيما يتعلق بالآليات التشريعية، أعدت جمهورية فانواتو، بمساعدة من المصرف الإنمائي الآسيوي، تشريعاً لإدارة البيئة والموارد. وهذا التشريع يأخذ في اعتباره القضايا البيئية التي تهم فانواتو. كما استعرضنا آلياتنا القانونية القطاعية تمشياً مع مبادئ التنمية المستدامة. وهذا الاستعراض يشمل وضع سياسة حرجية.

وفي عام ١٩٩٤، انضمت فانواتو إلى بروتوكول مونتريال واتفاقية فيينا، كما وقعنا مؤخراً على اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة التصحر والجفاف. ونحن نعترف بأن هذه مجالات تهم حقاً بلدنا الجزري، وببذل قصارى جهودنا - على الصعيد الثنائي ومن خلال أمانات الاتفاقيات - للوفاء بمسؤولياتنا على النحو المنصوص عليه في هذه الاتفاقيات. وهذا مجال تلزمنا فيه

الأسماك؛ والتفاوض على اتفاقات إقليمية بشأن صيد الأسماك.

ونحن إذ نعترف بأهمية هذه الجهود نؤمن بضرورة توجيه الاهتمام إلى حقيقة أن المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف المقدمة للجزر الصغيرة تتضاءل باستمرار منذ عام ١٩٩٤، وهو العام الذي تولّد فيه نشاط اقتصادي كبير نتيجة لمؤتمر بربادوس. ونتيجة لهذا الاتجاه الآخذ في الانخفاض فيما يتعلق بالمساعدات، ما زال كثير من الاقتصادات الجزرية الضعيفة تشعر بتأثير المصاعب المالية الدولية وبالضغط مما يجعلها تركز على النمو القصير الأجل بصورة تضر بالاستدامة الطويلة الأجل.

إن بلدان أمريكا الوسطى، ولا سيما السلفادور، تفتقر شأنها شأن الدول الجزرية الصغيرة، إلى المناعة إزاء الكوارث الطبيعية والبيئية، وبصفة خاصة إزاء العواصف التي تسببها ظاهرتا النينيو والنينيا وإزاء الكوارث الطبيعية الأخرى، مثل الإعصار جورج والإعصار متش، اللذين سببا ضررا هائلا للبنية الأساسية الإنتاجية للمنطقة الإقليمية وخسائر باهظة في الأرواح البشرية. لذلك نعتقد أن من الأهمية القصوى بمكان مضاعفة جهود المجتمع الدولي لكي يتعامل، على سبيل الأولوية، مع المشاريع والمبادرات ذات الصلة الجاري مناقشتها في مختلف المحافل المالية وفي المحافل المتعلقة بالتعاون الدولي.

ويتصل تحدٍ آخر من التحديات الهامة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة بمعاونة الدول الجزرية الصغيرة النامية، بسبب حجمها وكثافتها السكانية، من صعوبات هائلة فيما يختص بإدارة النفايات. إذ أن مرافق معالجة المياه غير كافية، الأمر الذي يسهم في تصريف المياه الملوثة في البحر، مما يولّد دائرة خبيثة، تؤثر سلبا على الصناعتين الرئيسيتين في هذه الدول ألا وهما - السياحة وصيد الأسماك. كما تتطلب هاتان الصنعتان إدارة شديدة الدقة عملا على تجنب تدهور الموارد التي تعتمد عليها هذه البلدان وعلى تجنب استنفادها.

إن تفاقم هذه المشكلة يزيد من تفاقم حالة المياه العذبة، لأن عدة دول جزرية صغيرة تعاني من نقص حاد في المياه العذبة ولديها حفنة من الخيارات لتصحيح ذلك. والمياه السطحية والمياه الجوفية محدودة، لا سيما في

دعم المانحين لجهودنا الرامية إلى تلبية هذه الاحتياجات.

وباقتراب نهاية هذا القرن، نود أن نرى الجهود التعاونية التي شرعت فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المانحة تستمر لتحقيق التنمية المستدامة في الألفية المقبلة. وينبغي لجميع الأطراف أن تعزز هذه الجهود وأن تنفذ أهدافها بصورة عملية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ريكاردو كاستانيدا - كورنيخو، رئيس وفد السلفادور.

السيد كاستانيدا - كورنيخو (السلفادور) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي، أولا، أن أهنيء الدول الأعضاء الجديدة في منظماتنا تونغفا وكيريلاس وناورو.

إن المجتمع الدولي، عندما اعتمد في بربادوس في عام ١٩٩٤، إعلان وبرنامج عمل المؤتمر العالمي من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فقد وضع التحالف العالمي للتنمية المستدامة الذي أقامه مؤتمر قمة الأرض المعقود في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ موضع الاختبار. والمؤتمران كلاهما حدثا الدول الجزرية والمجتمع الدولي على معالجة المشكلات بطريقة شاملة وعلى الاعتراف بامتلاك الجزر الصغيرة لخصائص تجعلها شديدة الضعف، وعلى الاعتراف بأن هذه الجزر تستحق بالتالي أن تستفيد من التعاون الدولي لكي يتسنى لها مواجهة تحديات العولمة وتحديات الترابط الاقتصادي المتعاظمة.

والآن، بعد مضي خمس سنوات على مؤتمر بربادوس، يمكننا الاعتراف بحدوث بعض التغييرات الإيجابية في الميدان البيئي، رغم أنه لا يزال من المتعين عمل الشيء الكثير لحل المشكلات المعقدة الهائلة التي تواجه المنطقة دون الإقليمية. وقد زودتنا هذه السنوات الماضية بخبرات تستحق أن نستكشفها بعمق. من بينها إلقاء الضوء على جهود بلدان منطقة البحر الكاريبي المبذولة لتنفيذ خطط مشتركة تستهدف التكيف مع التغير المناخي؛ ومشروع إقليمي لرصد الارتفاع في مستوى سطح البحر في ١١ بلدا في منطقة المحيط الهادئ؛ ووضع وتصميم تدابير لتعزيز السياحة المستدامة؛ واعتماد استراتيجية تتصل بالمبادرة الدولية للشعاب المرجانية؛ ووضع سياسات جديدة بشأن صيد

والفعال والطويل الأجل لبرنامج عمل بربادوس يتطلب تعاون المجتمع الدولي بثبات وبعزم.

لكن رغم الإنجازات التي تحققت منذ انعقاد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية قبل خمس سنوات، فإن المجتمع الدولي لم يحصل بعد على آليات التمويل الفعالة التي من شأنها أن توفر موارد كافية وجديدة وإضافية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقاً لأحكام جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج عمل بربادوس. والواقع أننا نلاحظ مع القلق التراجع السنوي في المساعدة الإنمائية الرسمية في الوقت الذي يطلب إلى البلدان النامية بصورة أكثر إلحاحاً أن تشارك على قدم المساواة في التجارة الدولية.

ولهذا السبب نعتقد أن من الأهمية بمكان تيسير اندماج الدول الجزرية الصغيرة في الاقتصاد العالمي عن طريق تعزيز قدراتها، وتعزيز نقل التكنولوجيا، وتشجيع الاستثمار الخاص بغية مساعدتها على التصدي للتحدي الذي تشكله عولمة الأسواق.

وفنزويلا التي يمتد ساحلها على مدى ٥٠٠ ٣ كيلومتر ولديها ما يزيد على ٧٠ جزيرة كبيرة وصغيرة في البحر الكاريبي، تعلق أهمية خاصة على تلك المنطقة. والتزامنا بالدول الجزرية الصغيرة في البحر الكاريبي التزام ثابت ويتمثل في مشاريع تعاونية شتى في ميادين الطاقة والتمويل والبيئة والتكنولوجيا والتجارة والثقافة على صعيد ثنائي وفي إطار مجموعة الأربعة مع المكسيك وكولومبيا.

وعلى الرغم من الصعوبات التي تركت أثرها على الاقتصاد الفنزويلي في السنوات التي أعقبت اعتماد إعلان بربادوس وبرنامج العمل، تسعى حكومة فنزويلا سعياً حثيثاً لتقديم إسهام خاص بالتضامن مع الدول الجزرية في البحر الكاريبي. وفي هذا السياق، أطلقنا برنامجاً للتعاون في البحر الكاريبي الرامي تحديداً إلى تلبية احتياجات المنطقة على أساس ثنائي. وينشط هذا البرنامج في قطاعات شتى، من قبيل تقديم المساعدة الطارئة في حالات الكوارث الطبيعية، وتنمية البنية التحتية وبناء المساكن.

وعلى غرار ذلك، وعن طريق اتفاق التعاون في مجال الطاقة في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي،

الجزر البركانية التي تعاني بسبب التوسع الحضري من تزايد الطلب على الإمدادات وتلوثها.

وهذا السيناريو الذي يثبط المهمة يقع أيضاً في سياق العولمة وتحرير التجارة، الأمر الذي يهدد بتحويل اقتصادات العديد من الدول الجزرية الصغيرة على نحو عميق وبإعاقة جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة. والأحداث التي جرت مؤخراً في عملية تحرير التجارة تشير إلى أن التفضيلات التجارية الخاصة التي تسمح للدول الجزرية الصغيرة بتصدير منتجاتها الزراعية التقليدية إلى البلدان المتقدمة النمو بأسعار محمية، ستنتهي قريباً. وبدون هذه التفضيلات، لا تأمل الدول الجزرية الصغيرة أن تتمكن منتجاتها من المنافسة في الأسواق التجارية العالمية مع الصادرات الواسعة النطاق للبلدان الأخرى. لذلك يجب أن نولي الاعتبار لبرنامج عمل بربادوس وأن نعالج مسألتنا التجارية والتنمية المستدامة في هذه الدورة الاستثنائية بما تستحقه من اهتمام.

في الختام، تؤكد حكومة السلفادور مجدداً، بوصفها عضواً كاملاً العضوية في رابطة دول البحر الكاريبي، تأييدها لمشروع القرار الذي يعترف بالبحر الكاريبي كمنطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة. ونحن نعتبر أن هذه المسألة أساسية في البحث عن حلول متعددة الأطراف للمشاكل التي ستواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما في منطقة البحر الكاريبي، في بناء مجتمعات مستدامة في الألفية الجديدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد نورمان بينو، رئيس وفد فنزويلا.

السيد بينو (فنزويلا) (تكلم بالاسبانية): يود وفد بلادي أن يعرب عن سروره لعقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة، أكد المجتمع الدولي مجدداً اعترافه بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه عقبات حقيقية تحول دون تحقيق التنمية المستدامة، وبأنها تحتاج إلى دعم الجميع لها. ولقد توصلت لجنة التنمية المستدامة أيضاً في دورتها السابعة إلى استنتاج مفاده أن التنفيذ الكامل

ونؤيد أيضا المبادرة بإنشاء منطقة سياحية مستدامة في منطقة البحر الكاريبي وهو ما تروج له رابطة الدول الكاريبية. ومؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات رابطة الدول الكاريبية الذي انعقد في الجمهورية الدومينيكية في نيسان/أبريل أسفر عن التزام بتعزيز وحدة سياسية وتجارية أكبر فيما بين الأعضاء في القرن الحادي والعشرين. وستقدم فنزويلا دعماً المخلص لهذه العملية، وهي عاقدة العزم، بدافع من إيمانها ومن ملاءمة الظروف القائمة، على جعل منطقة البحر الكاريبي واحداً من المجالات الرئيسية في سياستها الخارجية.

في الختام، يود وفد بلادي أن يؤكد مجدداً تأييده لتنفيذ أهداف برنامج عمل بربادوس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد هانس لنتون، رئيس الوفد السويدي.

السيد لنتون (السويد) (تكلم بالانكليزية): ترحب السويد بهذه الفرصة للمشاركة في استعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس، المعقود في إطار الجهود الدولية المستمرة لتعزيز التنمية المستدامة. واستمعنا أمس إلى بيان وزير البيئة والتعاون الإنمائي في فنلندا، وهو يتحدث باسم الاتحاد الأوروبي، وبطبيعة الحال، فإن السويد تؤيد هذا البيان تأييداً تاماً.

وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن ضرورة توحيد الشواغل البيئية في جميع المجالات في جدول الأعمال السياسي العام واضحة تماماً ومفهوم التنمية المستدامة يمثل تحدياً ملموساً وعملياً. ولقد تعلمنا أثناء هذه العملية أن الأثر المترتب على التدهور البيئي بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية أثر ملموس جداً وينطوي غالباً على آثار اجتماعية واقتصادية مباشرة. وإنني أدرك جيداً هذه الحقائق، إذ كنت معتمداً لدى ١٠ بلدان كاريبية.

وفي هذا السياق، فإن مبدأ ريو الذي ينص على "المسؤولية المشتركة للدول ولكن بصورة متفاوتة" يستحق التشديد عليه مرة أخرى لأن التنمية ليست حالة

المعروف أكثر باتفاق سان خوسيه، نواصل مع المكسيك تقديم مساعدتنا الإنمائية في منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية، مدركين احتياجاتها الخاصة. وتشارك هايتي وبربادوس وجامايكا حالياً في هذا البرنامج الذي يوفر شروطاً تفضيلية لتمويل مشاريع يختارها البلد المستفيد وفقاً لأولوياته الوطنية. وبتاريخ ٣ آب/أغسطس، جدد هذا البرنامج بشروط مشابهة لفترة سنة إضافية، مسجلاً قرابة ٢٥ عاماً من مشاركة فنزويلا في هذا العمل.

ولهذا السبب نشارك الدول الجزرية الصغيرة النامية نداءها الموجه إلى هذه الجمعية لبذل جهد أوسع نطاقاً وأكثر اتساقاً لتحقيق التعاون الإنمائي. وبما أن جوانب ضعفها الخاصة باتت موضع اعتراف دولي وأصبح عملنا يستهدي بخطة عمل متسقة، فقد آن الأوان ليضافر المجتمع الدولي جهوده.

وفي هذا السياق، تجدر ملاحظة أن فنزويلا التي تسلم أيضاً بالاحتياجات الخاصة لاقتصادات المنطقة بسبب صغر مساحتها وطابعها الجزري، تتعهد بفتح أبوابها التجارية على أساس غير تبادلي يرسي الأسس لبذل الجهود الرامية إلى الإدماج في الأجل البعيد. وبالمثل، فإننا نعمل بانتظام على التوصل إلى حل مشترك يأخذ في الاعتبار الخصائص الفريدة للاقتصادات المحلية بالنسبة لصادرات الموز، مدركين أن العولمة وقواعد التجارة الحرة ينبغي ألا تعوق عملية التنمية.

فنزويلا عضو مؤسس لرابطة الدول الكاريبية التي نتعاون في إطارها، لا سيما في ميادين السياحة والتجارة والنقل، وهي مجالات ذات أولوية بالنسبة لتنمية المنطقة. وفنزويلا عضو مراقب كذلك في الجماعة الكاريبية التي أبرمنا معها أيضاً اتفاقاً للتجارة والاستثمار.

وتعتبر فنزويلا أن وضع استراتيجيات إنمائية إقليمية سليمة وتنفيذها في منطقة البحر الكاريبي سيمكننا من استغلال مواردها البشرية والطبيعية والمالية والمؤسسية على نحو أكثر فعالية، ومن استغلال الفرص الناجمة عن عملية العولمة. ولهذا السبب نؤيد الاعتراف بمنطقة البحر الكاريبي كم منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة، مع أخذ الخصائص الفريدة لمنطقة البحر الكاريبي في الاعتبار وتعزيز مواردها الزراعية والإدارية والإنمائية المستدامة لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لسكان المنطقة.

مرفق البيئة العالمي، يشارك القطاع الخاص في بناء القدرة المحلية من خلال توفير أنظمة توليد الطاقة وصيانتها وتركيبها باستخدام الرياح.

وكما أبرزت ممثلة الاتحاد الأوروبي في بيانها الذي أدلت به أمس، فإن شراكة كهذه، مع القطاع الخاص ومع المنظمات غير الحكومية أيضاً، يمكن أن توفر إمكانيات غير مستكشفة في الجهود من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وستواصل السويد تعزيز هذه الشراكات في مختلف المؤسسات المتعددة الأطراف التي توجه من خلالها مساعدتنا الإنمائية لتنفيذ المزيد من برنامج عمل بربادوس.

ويتطلع بلدي إلى استمرار التعاون الدولي وتحسين التنسيق في مجال دعم الالتزام السياسي الذي أعرب عنه في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد فولكاني فورال، رئيس وفد تركيا.

السيد فورال (تركيا) (تكلم بالانكليزية): لقد مرت خمس سنوات على انعقاد مؤتمر بربادوس. ومن الواضح الآن أنه تم التدليل على صحة تنبؤاتنا الأولية المتعلقة بالتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذه الدول تمثل منطقة من أضعف المناطق في العالم. فهي تواجه أكثر من نصيبها الكبير من التهديدات الطبيعية والبيئية دون أن يكون لديها مجال لالتقاط أنفاسها. ومن الواضح أن هذه المشاكل الهائلة تتجاوز قدرة هذه البلدان الضعيفة على مواجهتها بمفردها. صحيح أن العولمة وتحرير التجارة يتيحان فرصاً لم يسبق لها مثيل لمعظم البلدان. وبالرغم من ذلك، فإن الاقتصادات الصغيرة للدول الجزرية الصغيرة النامية معرضة لأن تواجه صعوبات في إعادة تنظيم هياكلها الاقتصادية قبل أن تعاني من انخفاض حاد. ويخشى الكثيرون من أن تكون العولمة موجة من موجات المد، وإن بشكل مختلف.

وبالتأكيد حققت الدول الجزرية الصغيرة النامية تقدماً هاماً صوب الوفاء بالاولويات والأهداف الواردة في برنامج عمل بربادوس. واضطلعت بإجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية بعيد الأثر. وهذه الإصلاحات ولدت ميلاً إلى إجراء تغييرات في العلاقات والتأثير فيها بين الناس وإدارتهم للموارد الطبيعية حولهم.

ساكنة بل هي عملية تتضمن تغير الأدوار وتطور العلاقات داخل المجتمع الدولي.

ولذا فإن السويد ترحب بتصميم الدول الجزرية الصغيرة النامية على المشاركة في هذه الدورة الاستثنائية لتعبئة الموارد، وتسهيل المشاركة والشراكة وتعزيز الاستمرار في جهودها الإنمائية.

فالسويد تلتزم التزاماً قوياً باستمرار التعاون الإنمائي الدولي ونحن من بين أربعة بلدان أوفت بالهدف المتفق عليه وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وبالتالي بالنسبة لنا، فإن الانخفاض المستمر في حجم المساعدة الإنمائية العالمية يثير الفزع، وبخاصة في سياق ازدياد سوء الأحوال المعيشية لأفقر فئات البشر في البلدان الأقل نمواً، الذين يعيش بعضهم في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ويستهدف التعاون الإنمائي السويدي تحقيق مستويات معيشية أعلى وأكثر إنصافاً للفقراء، وضمان الوفاء باحتياجاتهم الأساسية وانخراطهم في اتخاذ القرارات السياسية التي تحدد طريقة تطور المجتمع. ومن بين الأهداف المحددة تعزيز الإدارة البعيدة النظر للموارد الطبيعية والاهتمام بالبيئة. ولذا، فإن الاستدامة البيئية تشكل جزءاً لا يتجزأ من التعاون الإنمائي السويدي كله.

وتسهم السويد أيضاً في عمل مرفق البيئة العالمي بوصفها أحد المانحين وبوصفها عضواً في مجلس الإدارة. ومرفق البيئة العالمي يشارك حالياً في تمويل مشروعات في أكثر من ٢٥ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، تركز أساساً على حفظ التنوع البيولوجي وتجديده وعلى مسائل تتصل بتغير المناخ، بما في ذلك الأسباب الجذرية لتغيره. فعلى سبيل المثال، في جمهورية الرأس الأخضر، يعمل مشروع الطاقة وتطوير وإصلاح قطاع المياه على النهوض بتكنولوجيات الطاقة المتجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية، إذ يستهدف التقليل من الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد. وفي هذا المشروع الذي شارك في تمويله

وإن تحسين التقييم والتخطيط والإدارة المتكاملة لموارد المياه العذبة والأراضي أمور تمس الحاجة إليها. وسيتعين تعبئة الموارد من أجل توليد الطاقة المتجددة. ويجب أن تساعد الجهود الإنمائية الحالية للدول الجزرية الصغيرة النامية في اتجاهات مستدامة أكثر.

إن لتركيا ما يزيد على ٥ ٠٠٠ ميل من السواحل. وهي تستمد قسماً كبيراً من دخلها من السياحة. كما أنها تتعرض لضغوط بيئية واقتصادية واجتماعية مشابهة. وهي تواجه كوارث طبيعية خاصة بها. ومن ثم نحن نتعاطف أكثر مع حاجات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وتقف تركيا على أهبة الاستعداد للمساهمة بحصتها في توفير الموارد المالية المنظورة والكافية والجديدة والإضافية. ونحن ندرك أن الوقت ضيق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أمرايا نايدو، رئيس وفد فيجي.

السيد نايدو (فيجي) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف وامتيان لي أن أخطب هذه الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة المكرسة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بربادوس. ونحن نؤيد بيان مجموعة الـ ٧٧ وبيان تحالف الدول الجزرية الصغيرة المدلى به باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن التحديات الجسام التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مساعيها من أجل تحقيق التنمية المستدامة تحديات حقيقية ومعروفة جيداً ليس فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وحسب وإنما أيضاً بين جميع أعضاء المجتمع الدولي: حيث أدى ذلك إلى صدور إعلان بربادوس قبل خمسة أعوام. ونحن نقوم الآن بمراجعة الالتزامات التي وافقنا عليها جميعاً ولكن، للأسف لم يحرز تقدم يذكر في تنفيذ برنامج العمل. ولم تلق الخطة دعماً كافياً من المجتمع الدولي. وفي رأينا، لا يجوز للبلدان المتقدمة النمو أن تظل متفرجة، ولا يليق بها أن تفعل ذلك لأنها هي التي وافقت في البداية على برنامج العمل.

ويلاحظ وفدي بقلق أن المجتمع الدولي لم يوفر الموارد المالية المنظورة الكافية الجديدة والإضافية لدعم تنفيذ برنامج عمل بربادوس. ونحن ندرك أن الانحدار المستمر العام في المساعدات الإنمائية الرسمية سيعيق

وفي أعقاب الزخم الذي تولّد في مؤتمر قمة ريو، يسعدنا أن نشير إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية اتبعت طريقة تفكير جديدة في معالجة مفهوم التنمية. فإن الحكومات والأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المجموعات الرئيسية، بالإضافة إلى المواطنين أنفسهم ولا سيما النساء، تشارك في هذه العملية. ومما يثلج الصدر أن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية تحتل مرتبة عليا في مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونرى أن ذلك يشكل دليلاً على السياسات السليمة التي تتبعها هذه البلدان. ومن الضروري أن تكمل المساعدة الدولية هذه الجهود. ومما له أهمية مماثلة أن تنتهي الدول الجزرية الصغيرة النامية من استراتيجياتها الإنمائية الوطنية المستدامة. ونرى أن الاستراتيجيات الإقليمية المناسبة مفيدة. وينبغي لهذه الاستراتيجيات أن تحدد الأولويات على الأساسين الإقليمي ودون الإقليمي.

ويمكن استقاء التجارب من البرامج الحالية، مثل مرفق البيئة العالمي. وفي هذا السياق، فإن مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق تنظيمه للاتفاقيات البيئية، وبرنامجها للبحار الإقليمية، وبرنامج العمل العالمي، توفر جميعها أساساً قيماً لتعزيز التعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وستكون السياحة في القرن الحادي والعشرين أكبر صناعة في الكوكب. إن صناعة السياحة، إلى جانب نموها وحجمها الهائلين، سيتعين عليها أيضاً أن تتحمل المزيد من المسؤولية عن آثارها الواسعة النطاق. ومن المسلم به عموماً أن الدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر ضعفاً أمام تأثير السياحة من المناطق الأخرى التي يقصدها السياح. ومن ثم تقوم الحاجة إلى المزيد من الدعم الاقتصادي والتقني لكفالة التنمية المستدامة للسياحة في تلك الدول. والدخل الذي تولّده السياحة ينبغي أيضاً أن يوزع بإنصاف على المجتمعات المحلية. فالتراث الطبيعي والبيئي والثقافي هو من أسس قيام صناعة سياحة ناجحة. وينبغي إيلاء الأولوية لحماية تلك الأصول والحفاظ عليها.

وتؤيد تركيا الأعمال الرامية إلى كفالة تحسين نظام الإنذار المبكر وقدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الاستجابة إلى تغير المناخ والكوارث الطبيعية. وسيتعين إنشاء مرافق جديدة للتصرف في النفايات بأسرع ما يمكن لتفادي زيادة تدهور الموارد الساحلية والبحرية.

والمتقدم النمو على حد سواء، ليس التجارة الحرة وحدها وإنما أيضا قدرة نظامنا التجاري العالمي على وضع قواعد وآليات للبلدان لتقتسم بعدالة فوائد التجارة العالمية. ومن ثم يدعو وفدي منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى وضع نظام تجاري دولي منصف يقوم على قواعد. ورغم كل جهودنا، فإن شروط التبادل التجاري ليست في صالحنا دائما، الأمر الذي يمكن أن يزداد استفحالا بدخول قواعد منظمة التجارة العالمية حيز النفاذ.

إن الطابع الفريد للدول الجزرية الصغيرة النامية له أهمية قصوى بالنظر إلى صغر حجم جزرنا وموقعها النائي وضعفها أمام قوى الطبيعة المدمرة، بما فيها الأعاصير بأنواعها، والزلازل، وارتفاع مستوى سطح البحر، وسائر التغيرات المناخية. وتزيد آثار الكوارث الطبيعية من الإنفاق الحكومي على برامج إعادة التأهيل، مما يكلف ملايين الدولارات التي يمكن استخدامها بصورة أفضل وبطرق شتى للحفاظ على الموارد الطبيعية وللتصدي للشواغل البيئية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إننا نؤيد الدعوة إلى وضع قيود على النقل العابر للحدود للشحنات السامة والخطرة عبر مياها، وفقا لاتفاقية بازل وبرنامج عمل بربادوس.

وإعادة تنظيم اقتصادنا للتعامل مع العولمة ليست أمرا بسيطا. ونحن ندرك ضرورة مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني. وللأسف، نحن لا نملك القدرة على اجتذاب المستوى المطلوب من الاستثمار الأجنبي، مثلما تفعل البلدان النامية الأخرى الأكبر حجما. ومن أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، يتمثل أحد السبل لتوسيع قاعدة مواردنا في استغلال موارد المحيطات.

وفي هذا الصدد، يطالب وفد بلادي المجتمع الدولي بدعم جهودنا في البحث العلمي المتعلق بالمحيطات، واستحداث قاعدة للبيانات، وزيادة رسوم الصيد في مصايدنا السمكية، وتعزيز، وتقييم، ورصد الاستثمارات التجارية في مجالات الصيد والمعالجة والتسويق، بغية زيادة ملكية وإدارة شعبنا لأنشطة مصايد الأسماك التجارية، وتنظيم وحماية موارد محيطاتنا، والبحث ونقل التكنولوجيا لتقييم آثار الاستغلال، واستغلال الموارد غير الحية في البيئة الساحلية والبحرية، وغير ذلك.

التنفيذ الفعال لبرنامج عمل بربادوس ونحث الدول المتقدمة النمو على الوفاء بالهدف المتفق عليه دوليا والمتمثل في تقديم نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي فيها في شكل مساعدة إنمائية رسمية لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة بصورة مجدية في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة.

وتواجه فيجي عددا من التحديات على المديين القصير والمتوسط في جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وتشمل التحديات ما يلي: زيادة مستوى الاستثمار الخاص وإنشاء فرص العمالة للآلاف من خريجي المدارس الذين يدخلون إلى سوق العمالة سنويا؛ وزيادة قدرة السلع الأساسية على المنافسة في الأسواق الدولية؛ وخفض الدين القومي؛ والتكيف مع واقع فقدان الأفضليات التجارية - وهي أفضليات خلقت تنمية اقتصادية واجتماعية كبيرة؛ ووضع الفئات المحرومة في التيار الرئيسي لعملية التنمية. وبغية الاستجابة لهذه التحديات، صادق البرلمان على خطة استراتيجية جديدة لفيجي لفترة ١٩٩٩-٢٠٠١. وتركز الخطة على استراتيجيات تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المستدام في القرن الحادي والعشرين وتنص على مؤشرات إيجابية للانتعاش الاقتصادي المستدام.

وقد أعيد توجيه السياسات القطاعية صوب الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وتنمية الصناعات القائمة على الموارد البشرية، وتوفير البنى الأساسية والمنافع الأساسية الأخرى، وزيادة التركيز على الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم والصحة والإسكان. وتشمل المبادرات الأخرى التخفيف من حدة الفقر، ووضع المرأة في التيار الرئيسي للتنمية، والتنمية الريفية والحضرية، والتعامل مع الكوارث.

إننا نجد من الصعوبة بمكان تنفيذ جميع خطط التنمية المستدامة بفعالية حينما تضر قوى العولمة باقتصادنا بتقييد الوصول إلى الأسواق، وتحت الأفضليات التجارية الخاصة، والافتقار إلى القدرة الوطنية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها حكومتنا. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، تعني الأفضليات التجارية الخاصة بقاء اقتصادنا، الأمر الذي يعتبر، وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية، انتهاكا للتجارة الحرة. وأود أن أقول هنا إن الحل بالنسبة للتنمية المستدامة للجزر الصغيرة، بل وللعالمين النامي

وينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تكون حريصة جدا في تحديد خياراتها وتنفيذها، لأنها لا تستطيع أن تتحمل تبعات ارتكاب الأخطاء. والتحديات التي تواجهها تتيح يقينا بعض الفرص أيضا، وبخاصة في مجال السياحة، إلا أن الموارد المحدودة والقيود الجغرافية تعني أن هذه الدول تتسم بهشاشة متأصلة، وقد تظل على هذا الحال. ومما له ما يبرره تماما توكيد الصعوبات والمسائل التي تواجهها الدول الجزرية في ضوء الظواهر الطبيعية الخطيرة والتطورات الاقتصادية الضارة التي يمكن أن تحدث لكي تتفهمها على نحو أفضل ونبكر أشكالا جديدة من التعاون. وتشعر هذه الدول بمخاوف محددة تماما، وكثيرا ما تكون لهذه المخاوف أبعاد عالمية.

وما نضطلع به هنا سيكون له أثر خاص، حيث يشترك في مناقشاتنا عدد كبير جدا من الوفود، رغم أن لدى الكثير منها شواغل مختلفة جدا.

والوعي بمشاكل الشعوب الأخرى وبالمشاكل التي لم تكتشف بعد والنظر فيها هما الأصول الرئيسية في منظمتنا.

وينبغي لنا أن نكافح الجهل واللامبالاة. فالتفهم الجيد أمر ضروري يعطي أثرا للتضامن الفعلي والواقعي. ومن هذا المنطلق يتسم وضع مقياس للضعف وهو مقياس تؤيده الدول الجزرية الصغيرة النامية، بأهمية قصوى.

وتنوي لكسمبرغ أن تكون جزءا من هذا التضامن. وملتزم بالالتزامات في كيوتو بشأن آثار الدفينة. وفي الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، أكدت السيدة ليدي بولفير، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية، قرار حكومتنا بزيادة مساعدتنا الإنمائية الرسمية. وفي عام ٢٠٠٠ ستكون لكسمبرغ قد بلغت هدف ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، ويمكن أن تصل هذه النسبة إلى ١ في المائة في ظرف بضع سنوات.

ولا يمكن، بطبيعة الحال، أن يشتمل بلد صغير موارده المحدودة، ولذلك قررنا أن نحدد عدد البلدان التي سيكون لنا برامج ثنائية معها بعشرة بلدان.

وجمهورية الرأس الأخضر، وهي دولة جزرية نامية صغيرة أول بلد نستهدفه من هذه البلدان. ومن المؤكد أن الآن ليس وقت الخوض في تفاصيل تعاوننا الثنائي الذي نبع عن وجود كثير من مواطني الرأس الأخضر في

وتسعى فيجي دائما إلى الوفاء بالكثير من واجباتها في السنوات الخمس الماضية في إطار قدرتها كما هو مطلوب بمقتضى برنامج العمل. والسبيل الوحيد للتقدم الآن، بالنسبة لنا، أن يلتزم الشركاء من الدول المتقدمة النمو التزاما صارما بحماس مجدد وبإحساس بالهدف، بالتنفيذ الكامل لبرنامج عمل بربادوس.

ولهذا، نحث الأمم المتحدة، والبلدان المانحة، على مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد هيوبرت ورت، رئيس وفد لكسمبرغ.

السيد ورت (لكسمبرغ) (تكلم بالانكليزية): ترحب لكسمبرغ بعقد هذه الدورة الاستثنائية. وقد استمعت الجمعية أمس إلى البيان الذي أدلى به رئيس وفد فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي، مدلا على الالتزام الذي نتشاطره، بطبيعة الحال، بشأن المسائل المعروضة علينا الآن.

انقضت خمس سنوات على اعتماد برنامج بربادوس، وحن الوقت الآن لاستعراض ما أحرز، ولإيجاد زخم جديد.

ولكسمبرغ، بوصفها بلدا صغيرا، تفهم حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية، والإحساس البالغ بالحدة بالضعف الذي يشعر به السكان المعزولون الذين ليس لديهم إلا القليل من الموارد.

وبلادي بطبيعة الحال مغلقة ومحرومة من الشواطئ أيضا. ومع ذلك، فهي كيان صغير يعيش بصفة أساسية حياة خاصة به سواء محاطا بالأرض أو بالمياه. وعليها أن تحدد علاقاتها وفقا لبيئتها، وتكسر عزلتها، وتتحاشي الغمر، أو مجرد النسيان. وهذه مهمة مضمينة في واقع الأمر، ومع ذلك، فلا بد للبلد أن ينمي نفسه أيضا، بالإضافة إلى ذلك. ووجود البلد على طريق شحن دولي هام يمكن أن يساعد تنميته الاقتصادية، إلا أن هذا يمكن أن يجعل الأشياء أكثر صعوبة في نفس الوقت، نظرا لمسؤوليات الإدارة والمخاطر التي ينطوي عليها هذا الموقع.

من معوقات مشتركة ناشئة عن تفاعلات بعوامل صغر المساحة، والتباعد الجغرافي، وندرة الموارد الطبيعية كالمياه العذبة والطاقة، فضلا عن تعرضها المتواصل لمخاطر الكوارث الطبيعية وتلوث البيئة وغيرها من النتائج السلبية الناجمة عن تغير المناخ، وارتفاع مستويات منسوب البحار، وتعرية الأراضي، وتزايد أعداد السكان، ومستويات فقرهم، في الوقت الذي تتنامى فيه الضغوط على استغلال الموارد الطبيعية لهذه الدول، وبطرق غير مستدامة.

وبالرغم من تدابير الإصلاحات التي لجأت إلى تنفيذها بعض الدول الجزرية تنفيذا لالتزاماتها المتضمنة في برنامج عمل بربادوس، فإن كافة الجهود الوطنية والتدابير لم تكن كافية، ولم تحقق إلا نتائج متباينة نظرا لإمكانياتها المالية والتقنية المتواضعة وتنامي معاناتها من عوامل التهميش الناجمة عن اتساع الفجوة الاقتصادية ما بين الدول المتقدمة والدول النامية، وخصوصا في أعقاب ظهور العولمة وتحرير الأسواق التجارية والمالية والذي حرم هذه الدول الجزرية النامية، أسوة بالعديد من الدول النامية الأخرى، من الاستفادة من هذه المتغيرات الاقتصادية العالمية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، التي حرصت ضمن أولويات خططها الإنمائية الوطنية على الاهتمام المتواصل بتنمية جزرها وشواطئها البحرية الشاسعة والمحافظة على محمياتها الطبيعية ومعالجة النتائج السلبية الناجمة عن عوامل تدهور البيئة وتغيير المناخ وارتفاع منسوب المياه لشواطئها، يقلقها ما تقوم به حكومة جمهورية إيران الإسلامية من سياسات وممارسات غير شرعية وباطلة في جزر الإمارات الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التي احتلها منذ عام ١٩٧١، وخصوصا ما شملته هذه الممارسات من مناورات عسكرية وترتيبات لتكديس الأسلحة المحظورة والمنشآت العسكرية والمدنية غير القانونية، والتي عملت جميعها باتجاه تلوين البيئة البحرية والبرية لهذه الجزر والمياه الإقليمية لدولتنا وللمنطقة الخليج العربي. إننا، إذ نعتبر كل هذه الممارسات الإيرانية انتهاكا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ التعايش السلمي وحسن الجوار، نطلب من حكومة إيران إنهاء احتلالها وسياستها غير المسؤولة في هذه الجزر الثلاث من خلال استجابتها للحلول والمبادرات السلمية التي أعلنت عنها من أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

لكسمبرغ. ولكنني أردت ببساطة أن استرعي الانتباه إلى هذا الاتصال بين بلدين صغيرين يبعد أحدهما عن الآخر بعدا كبيرا، بل ويقع في قارة مختلفة، وهو تعاون يتسم بالعلاقات الإنسانية الوثيقة التي تبشر بالخير.

وينبغي لجميع أعضاء المنظمة أن يبحثوا في كيفية الإسهام في تحقيق الأهداف المشتركة التي نناقشها. وبوصف لنهجنا، ووفد لكسمبرغ سعى إلى بيان تعلقه بالأهداف التي تحددت في ريو وفي بربادوس، والتزامه بكفالة نجاحها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد محمد سمحان، رئيس وفد الإمارات العربية المتحدة.

السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أشرف، باسم دولة الإمارات العربية المتحدة، أن أتقدم لكم بالتهنئة على رئاستكم الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. كما أعبر عن تقديرنا لإتاحة الفرصة لنا للمشاركة في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض وتقييم برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

إننا، إذ نؤيد ما جاء في بيان معالي وزير خارجية غيانا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، من آراء ومقترحات من شأنها أن تساهم في إنجاح تطلعات وأهداف برنامج العمل الذي تم إقراره في مؤتمر بربادوس عام ١٩٩٤، نعتبر انعقاد هذه الدورة الاستثنائية فرصة فريدة للمجتمع الدولي لإبراز الاحتياجات الاقتصادية والإنمائية والبيئية الملحة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن تحديد المعوقات النوعية وأوجه التحديات الأساسية التي تواجه الجهود الوطنية والإقليمية والدولية، في سبيل مساعدة هذه الدول وإعانتها على معالجة مشاكلها التنموية، والبيئية، والاجتماعية الجسيمة، وذلك في إطار ما تم الاتفاق عليه في هذا البرنامج من أهداف للشراكة العالمية تم استنباطها من منهجية جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان ريو للتنمية المستدامة.

لقد اعترف العالم بالحقيقة المسلم بها، والتي تصنف الدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول الساحلية المنخفضة، بأنها حالة خاصة وفريدة، تمثل أضعف الاقتصادات العالمية النامية، نظرا لما تجابهه هذه الدول

خدمة الأهداف المشتركة التي نص عليها برنامج عمل مؤتمر بربادوس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ألكسندر سيكوف رئيس وفد بيلاروس.

السيد سيكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): لقد اكتسب تطور الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية طابعا ديناميا بصفة خاصة في هذا العقد الأخير من القرن. وإن تحرير التجارة الدولية، وتحسين الهياكل الاقتصادية على الصعيد الجزئي وتطور الأسواق المالية الدولية تطورا سريعا، والاتصالات العابرة للحدود وتبادل المعلومات، هيأت الظروف لحدوث ظاهرة نسميها العولمة. وبينما هيأت هذه العمليات فرصا لم يسبق لها مثيل وآفاقا لمزيد من تقدم الدول في مجال النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، فإنها زادت أيضا من هشاشة الدول - ولا سيما أقل الدول نموا - وأدت إلى ظهور عدد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الصدد، تجد حكومة جمهورية بيلاروس من المناسب من حيث التوقيت انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة لمراجعة وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. فهذه المجموعة من البلدان تواجه مشكلات خاصة ترجع أسبابها إلى الكوارث الطبيعية.

وقد أشارت تقارير الأمين العام المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل بربادوس إلى تحقيق طائفة من الإنجازات من جانب دول جزرية صغيرة نامية. وهناك بعض البلدان مضت قدما في مجال التنمية المستدامة. وفي بلدان أخرى أحبط التقدم الاجتماعي والاقتصادي من جانب اقتصادات ضيقة التركيز، وإدارة متخلفة لمؤسسات الاقتصاد الكلي الوطنية ونقص العاملين المدربين. وهناك حاجة لزيادة المساعدات الدولية لتلك البلدان في ضوء كل ما تعانيه من مشاكل. وتؤيد جمهورية بيلاروس الجهود التي تبذلها حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية لتنفيذ برنامج عمل بربادوس والدخول في مسار التنمية المستدامة.

وبلدنا تربطه روابط اقتصادية وعلمية وتقنية وثقافية قديمة بكثير من هذه البلدان. ونحن مهتمون بتنمية علاقاتنا على نحو أكبر وتوسيع مجال تعاوننا لما فيه صالح البلدان والشعوب، ومن ثم فإننا نساعد أيضا

وفي هذا السياق أيضا، نعبر عن شواغلنا إزاء مسألة التلويث البيئي الناجمة عن الاستعمال غير المسؤول الذي تتبعه البواخر التجارية العابرة لممراتنا البحرية في منطقة الخليج العربي. وعليه فإننا ندعو إلى تحقيق التعاون الإقليمي والدولي لحماية هذه المنطقة ومواردها الطبيعية نظرا لما تشكله من مصدر هام للطاقة وآلية استراتيجية فريدة في نظام العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية.

لقد اتجهت دولة الإمارات نحو تعزيز ودعم سبل وفرص التعاون بينها وبين بعض الدول الجزرية النامية التي ترتبط معها بمصالح مشتركة أو علاقات صداقة ثنائية وذلك في مجالات تبادل المعلومات والخبرات والتجارب. كذلك اتبعنا سياسة تقديم أوجه التبرعات والمساعدات المالية والعينية والفنية والإنسانية المتنوعة لتمكين بعض هذه الدول من مواجهة نتائج أزمات الكوارث الطبيعية التي تتعرض لها، فضلا عن إبرامنا لسلسلة من الاتفاقيات الاستثمارية لتمويل عدد من مشاريع الإنمائية المختلفة، وبما يساعدها على تنمية مواردها البشرية وتطوير مصادر دخلها القومي وتحقيق تطلعاتها في الاندماج الأفضل في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية.

إننا إذ نؤمن بأن الدول الجزرية النامية تقع على عاتقها مسؤولية صياغة استراتيجياتها الوطنية المعنية لمعالجة مشاكلها الإنمائية والاجتماعية القائمة وإنعاش تنمية مصادرها البشرية والمالية والتراثية الطبيعية والثقافية من خلال إجراء الإصلاحات اللازمة لهياكلها ونظمها الاقتصادية الوطنية، فإننا نؤكد أيضا على أهمية تعزيز دور الدول المتقدمة والمانحة والمنظمات والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية الأخرى في تعزيز أوجه المساعدات والقروض الرسمية وغير الرسمية المقدمة لهذه الدول، وكذلك النظر في إلغاء ديونها الخارجية ومساعدتها على الوصول إلى وسائل التكنولوجيا السلمية بيثيا وآليات تبادل المعلومات والخبرات الحديثة بشروط ميسرة وتفضيلية، وخصوصا تلك المتصلة ببناء قدراتها البشرية، وخططها المتنوعة في معالجة مشاكلها الاقتصادية والبيئية، وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية الملائمة لشعوبها، وتطوير قدراتها الذاتية على تعزيز بيئة محلية مؤاتية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي ووصول منتجاتها الوطنية إلى الأسواق العالمية. ختاماً، نأمل من هذه الدورة التوصل إلى إجماع حول المبادرات المطروحة في سبيل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد بيرند نيهاموس، رئيس وفد كوستاريكا.

السيد نيهاموس (كوستاريكا) (تكلم بالاسبانية): يود وفدي أن يرحب بحرارة بانعقاد الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة من أجل استعراض وتقييم برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي اعتمد في بربادوس في ١٩٩٤.

وتعترف كوستاريكا بالإسهامات التي تقدمها الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى المجتمع الدولي وتنظر إليها بعين التقدير. ونحن مقتنعون بأن جميع البلدان، كبيرها وصغيرها، يمكن، بل ينبغي لها أن تسهم بنشاط في رفاه البشرية. فعظمة الأمم يجب ألا تقاس بحجمها أو ثروتها وإنما بعظمتها الروحية وإسهاماتها في تحقيق السلام والسعادة لمواطنيها.

وكوستاريكا، بوصفها بلدا صغيرا ناميا أيضا، ترتبط بعلاقات أخوية مع الدول الجزرية الصغيرة. إن الدول الصغيرة تضطلع بدور الوصي على الموارد الطبيعية المهمة. إذ لدينا تنوع بيولوجي عظيم - من الأرصفة المرجانية الغنية، ومجموعة متنوعة من مستعمرات الطيور البحرية، ووفرة في الأشجار الاستوائية والأراضي الرطبة، ومن الخلجان والشروم المتعددة الألوان التي تحفل بالنباتات والحيوانات الفريدة في العالم. وإن الحفاظ على هذه الثروة مسؤولية تخص الدول الصغيرة.

مع ذلك فإن المسؤولية ليست مسؤوليتنا وحدنا. ويتعين على المجتمع الدولي بأسره أن يتعاون معنا في الجهود التي نبذلها لحماية البيئة. وفي هذا الصدد، فإن الالتزامات متشاطرة لكنها متباينة. ولذا فإننا نؤيد إنشاء نظام دولي يكافئ الذين يعملون على حماية البيئة ويعاقب الذين يعملون على تلوئثها وتدميرها - أي إنشاء نظام دولي تتشاطر فيه البلدان المتقدمة النمو مواردها مع البلدان النامية، لنفس المجال أمامنا للاضطلاع على نحو كامل بالتزامنا بحماية البيئة من أجل منفعة البشرية جمعاء.

إن تنمية الدول الجزرية الصغيرة ليست ممكنة فحسب ولكنها ضرورية. ونحن نسلّم بأن كل دولة مسؤولة بالدرجة الأولى عن السعي إلى تنميتها. إلا أن بعض العقبات الهيكلية والظروف تجعل من الصعوبة بمكان تحقيق هذا الهدف العادل. وفي هذا الصدد، نؤيد قيام نظام اقتصادي وتجاري أكثر عدلا وتوازنا من شأنه

على تنفيذ برنامج عمل بربادوس. وقد اكتسبت بيلاروس من خلال تنفيذها لمبادئ التنمية المستدامة بدقة وعلى نحو متسق، بعض الخبرة في هذا المجال ويطلب لها أن تشرك معها الدول الجزرية الصغيرة النامية في تلك الخبرة.

ويسعد وفدنا أيضا الاحتمالات القائمة حاليا فيما يتعلق بالتعاون الدولي من أجل تنفيذ برنامج عمل بربادوس. وقد برهنت المؤتمرات واجتماعات القمة العالمية التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة في التسعينات، ووثيقة بربادوس لعام ١٩٩٤ وعملية التنفيذ على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية أن عملية التنفيذ كانت تتسم بالدينامية التامة وأن الدول المانحة عملت بنشاط تام. وهذا يبعث على قـدر من الأمل في تنفيذ الهدف الأساسي لبرنامج العمل.

وينبغي أن تتركز جهود المجتمع الدولي على تعزيز الإمكانيات الوطنية الاقتصادية والعلمية للدول الجزرية الصغيرة النامية ومساعدتها على تنويع اقتصاداتها وتحقيق التحولات الهيكلية فيها. ومن الأهمية بمكان توليد الظروف الخارجية المؤاتية لحسم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الأكثر حدة، بما في ذلك خفض حدة الفقر، وتنفيذ البرامج الوطنية أيضا للتقليل من التهديد الذي تشكله الكوارث الطبيعية وتغيير الآثار المترتبة على التغير العالمي في المناخ.

ومن بين المهام الأكثر أهمية دمج الدول الجزرية الصغيرة النامية في الاقتصاد العالمي على أساس منصف، مع مراعاة حالاتها الجغرافية الخاصة والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المحددة التأأ أي تؤثر فيها. وجميع أوجه التعاون هذه ينبغي أن تتجسد في الوثيقة الختامية لهذه الدورة الاستثنائية. ويحدونا الأمل بأن تسعى الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز والأمانة العامة للأمم المتحدة إلى تكريس اهتمام مستمر لعملية تنفيذ برنامج عمل بربادوس.

إن المشاكل التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية ينبغي ألا تضع في خضم المسائل العديدة الأخرى التي تتصدى لها الأمم المتحدة. وستواصل حكومة جمهورية بيلاروس بدورها تقديم الدعم المستمر للدول الجزرية الصغيرة النامية وهي تسعى جاهدة إلى تنفيذ برنامج العمل.

وبالمثل، تؤيد كوستاريكا تأييدا حازما إنشاء مؤشر لقياس مستويات الضعف بحيث يقيس بصورة موضوعية هشاشتنا ويتيح لنا وضع استراتيجيات أفضل للاستجابة للآزمات في المستقبل.

أخيرا، تتشرف كوستاريكا بتبني مشروع القرار الذي يعترف بمنطقة البحر الكاريبي بوصفها منطقة خاصة للتنمية نظرا لما يتمتع حوض الكاريبي به من ظروف جغرافية وإيكولوجية واقتصادية واجتماعية فريدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد برونو رودريغز باريّا، رئيس وفد كوبا.

السيد رودريغز باريّا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي أولا، باسم حكومتي، أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض وتنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وإننا لعللى يقين بأن مداولاتنا ستختتم بنجاح تحت توجيهكم القدير.

بعد مرور خمس سنوات على انعقاد المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ينتابنا شعور بالقلق لرؤية أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتدهور البيئة العالمية، بدلا من أن تحل، تزداد حدة على نحو مطرد. وجهود الدول الجزرية الصغيرة للاندماج في العلاقات الدولية الجديدة، في مواجهة الحالة العالمية المعقدة، تقيّد على نحو متزايد. والفجوة بين الأغنياء والفقراء تتزايد حتى داخل البلدان، كما يزيد التهميش والفقر والبطالة أيضا. والنظام الدولي ظالم وغير مستدام، والعولمة الليبرالية الجديدة المفروضة علينا لن تؤدي إلا إلى كارثة اقتصادية ذات آثار ستكون خطيرة بوجه خاص بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

كيف يمكننا أن نتحدث عن اتخاذ إجراءات للحفاظ على البيئة أو تحسينها في بلدان يرغم الفقراء فيها المواطنين على الكفاح يوميا من أجل البقاء؟ وفي ميدان البيئة، تقود هذه العملية إلى دمار للطبيعة لا هوادة فيه ويكاد يكون دائما غير قابل للإصلاح، وإلى التعجيل بإهدار واستنفاد موارد هامة غير متجددة، وإلى تدهور الأراضي، والهواء، وموارد المياه الجوفية، والأنهار والبحار، نتيجة لنموذج استهلاكي عبثي وفوضوي وغير مستدام إطلاقا.

أن يسمح لجميع الدول إمكانية الحصول على المنافع المتأتية عن عملية العولمة وإتاحة المزيد من الخيارات أمام البلدان الصغيرة النامية للتوصل إلى اتفاقات تجارية منصفة تضمن بالتالي لمنتوجاتها فرصة أكبر للوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو.

ونرى أنه من أجل دعم تنمية الدول الصغيرة، فإننا نحتاج إلى إنشاء أسواق تجارية مفتوحة تفتح الباب أمام التجارة والاستثمار لكي تكون بمثابة المحفز للنمو الاقتصادي.

إن الدول الصغيرة النامية، سواء كانت جزرا أم لا، تعاني من أوجه ضعف شديد. فنحن عادة ما نعاني من غضب الطبيعة الذي يتخذ أشكالا مثل الأعاصير والزلازل وظاهرة النينو وتغير المناخ. ولنضرب مثلا عما حدث مؤخرا. في هذا العام وقعنا، نحن في أمريكا الوسطى، ضحايا للإعصار ميتش، الذي أدى إلى خسائر فادحة في الأرواح وألحق أضرارا مادية كبيرة. فالتدمير الذي تسبب فيه الإعصار ذاك ترك ندوبا عميقة في اقتصادات دول أمريكا الوسطى وقوض مقومات الظروف المعيشية لشعبنا.

كذلك فإن الدول الصغيرة تعاني من أوجه ضعف شديد حيال التقلبات في الاقتصاد العالمي، سواء بسبب الآثار المترتبة على الآزمات الاقتصادية الخارجية أو زيادة أسعار السلع الأساسية مثل النفط، أو انخفاض أسعار منتجاتنا. فالاقتصادات الصغيرة لا تتسبب في آزمات اقتصادية، إلا أننا نعاني من آثارها الضارة.

وبالإضافة إلى ذلك، يجعل اعتمادنا على سلعة واحدة أو على بضعة منتجات أكثر ضعفا، ومما يؤسف له أننا لم نتلق الدعم الضروري لمواجهة هذه التحديات. ونرى أننا بحاجة إلى إنشاء آليات مالية دولية تتيح تقديم استجابة سريعة ومرنة وكافية لمواجهة مختلف أنواع الآزمات التي تواجهها الدول الصغيرة. وعلى وجه الخصوص، وكما أوضح رئيس كوستاريكا، السيد ميغيل انخيل رودريغز، في البيان الذي أدلى به أثناء انعقاد الدورة الرابعة والخمسين، فإن بلدي يؤيد إنشاء صندوق طوارئ يستجيب على نحو فعال لحالات الطوارئ المالية التي تعاني منها الدول الأصغر والأكثر ضعفا.

ومن الواضح أنه بدون دعم فعال من المجتمع الدولي لن يتسنى لنا تحقيق نتائج هامة بالنسبة لتنفيذ برنامج عمل بربادوس. وقد قلنا من قبل، وسنظل نقول إن من الضروري أن تواجه البلدان المتقدمة النمو عبء الدين الإيكولوجي الواجب عليها إزاء البشرية وأن تمتثل لالتزاماتها المالية فيما يتعلق بالمساعدات الإنمائية الرسمية. ومن الضروري أن يوفر المانحون موارد مالية وافية بالغرض ومنظورة وجديدة وإضافية وأن يقوموا بنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا بشروط مؤاتية.

وأود أن أكرر الإعراب عن عزمنا الثابت على مواصلة بذل كل الجهود الممكنة ابتغاء بلوغ أهداف برنامج عمل بربادوس على الصعيد الوطني والإسهام - كما ظللنا نفعل - بخبرتنا ودعمنا المباشر حتى يصبح البرنامج واقعا لمنطقتنا ولجميع الدول الجزرية الصغيرة. ونأمل في أن تؤكد هذه الدورة الاستثنائية أهمية التنفيذ الكامل لبرنامج عمل بربادوس وأن نتخذ قرارات تمكننا من مواصلة القيام بذلك على نحو أكثر فعالية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل لاكشمان كادر غامار، وزير الشؤون الخارجية في سري لانكا.

السيد كادر غامار (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): إن موضوع هذه الدورة الاستثنائية، التي تعنى بتنمية الدول الجزرية الصغيرة، موضوع تكن له سري لانكا مكانة كبيرة. وسري لانكا جزيرة؛ وهي ليست جزيرة كبيرة، ولكن صغيرة. وبالفعل، أنا أتساءل دائما لماذا لم تصبح سري لانكا نفسها عضوا في تحالف الدول الجزرية الصغيرة. ويقال لي إن السبب في ذلك ربما كان أن مساحة وعدد سكان سري لانكا أكبر بعض الشيء مما تتطلبه المعايير ذات الصلة.

والعديد من المسائل التي تدخل حاليا في نطاق تركيز هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة وتتصل بالعوامل التي تؤثر في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية مسائل تشغل أيضا بالخطط التنموية في سري لانكا. وهي تشمل الاعتماد في مجال الطاقة على الواردات النفطية المكلفة وضرورة إيجاد موارد بديلة للطاقة؛ والإدارة السليمة للسياحة في ضوء ما تحتاجه البيئة وضرورة الحفاظ على تراث ثقافي قيم؛ وهشاشة النظم الإيكولوجية الساحلية، بما في ذلك الظروف الخاصة للشعب المرجانية؛ وتسرب مياه البحر

إن الظروف الخاصة لضعفنا الاقتصادي والبيئي فرضت على بلداننا تحديات جديدة تتصل بتهميشنا وعزلتنا فضلا عن تناقص الأفضليات التجارية وفقدان الأسواق لصادراتنا. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير عاجلة تمكن بلداننا من الاندماج على نحو مستدام في الاقتصاد العالمي.

وتدرك حكومتنا أنه بغية الحفاظ على الحياة في كوكبنا يجب أن نعيش ونسعى إلى تحقيق التنمية بطريقة تتناسب مع مواردنا الاقتصادية والطبيعية المحدودة. ولهذا السبب فإن الالتزامات التي أعلنها في مؤتمر بربادوس في عام ١٩٩٤ تظل هامة جدا بالنسبة لنا وتشكل عناصر أساسية في تحديد سياساتنا الإنمائية الوطنية وفي إعداد استراتيجيتنا البيئية الوطنية. ورغم أن كوبا تتعرض منذ قرابة أربعة عقود إلى حصار اقتصادي وتجاري ومالي قاس وفناك من قبل حكومة الولايات المتحدة، تزيد من سوءه القوانين التي تطبق خارج الولاية الوطنية مثل قانون هلمز - بيرتون، فإن بلدنا يطبق، على سبيل الأولوية، سياسة مصممة لبلوغ التنمية المستدامة.

وتواجه كوبا أزمة اقتصادية خطيرة نقوم الآن بتجاوزها على نحو منظم وثابت. ولم تؤد بنا تلك الأزمة إلى التخلي عن أهدافنا ومبادئنا البيئية أو إلى الكف عن سعيها لتحقيق الاستدامة. فبلدنا يولي أهمية كبيرة للجهود التي تبذل على الصعيد الإقليمي بغية دعم برنامج عمل بربادوس. والكوارث الطبيعية الأخيرة التي أضرت بالدول الجزرية الصغيرة النامية في مناطق جغرافية شتى عززت اعتقادنا بأن علينا إنشاء وتعزيز آليات للتعاون الإقليمي تمكن الدول من التغلب على آثار تلك الكوارث. واعتماد اتفاق تعاون إقليمي مؤخرا لمنطقة البحر الكاريبي فيما يتصل بالكوارث الطبيعية، نفذ في إطار رابطة الدول الكاريبية، يمثل دليلا واضحا على قرارنا بإيجاد حلول تقوم على التكامل. وفي هذا الصدد، يجب أن نؤكد أهمية اعتماد الإعلان المتعلق بالسياحة المستدامة في منطقة البحر الكاريبي. وتؤيد كوبا تماما المبادرة التي تقدمت بها مجموعة الـ ٧٧ والصين لإعلان البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة ونحث جميع الدول الأعضاء على المشاركة في هذا الجهد.

وأرجو أن تتدفق المساعدات التعاونية عن طريق هذه السبل، وأن تخفف، ولو بعض الشيء، من الصعوبات الضخمة التي أعربت عنها بلاغة دول جزرية صغيرة نامية كثيرة في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد دوميناسا شادراك كومالو، رئيس وفد جنوب أفريقيا.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي السعادة والسرور دائماً أن نراكم، سيدي، تترأسون الجمعية العامة.

في مؤتمر بربادوس العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، قرر المجتمع الدولي أن يعطي أولوية خاصة لحالات واحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ برنامج عمل بربادوس. وهذه الدورة الاستثنائية تتيح الفرصة للمجتمع الدولي ليؤكد من جديد ويعزز التزامه بتحقيق التنمية المستدامة في البلدان الجزرية الصغيرة النامية. وتعتقد جنوب أفريقيا أن هذه الدورة الاستثنائية، بنائها على التقدم السابق إحرازه، ستوفر حافزاً إضافياً للتنفيذ الناجح والفعال لبرنامج العمل على جميع المستويات.

ويتيح برنامج عمل بربادوس أساساً ثابتاً وشاملاً للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتعتز جنوب أفريقيا بأن هذه الدول أحرزت تقدماً كبيراً في تنفيذ برنامج العمل. إلا أننا نعتز اعترافاً تاماً بمسؤولية المجتمع الدولي عن مساعدة هذه الدول على تحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة عن طريق توفير موارد جديدة وإضافية كافية للتنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل بربادوس.

وفي مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز الذي عقد في دربان، جنوب أفريقيا، في العام الماضي، أكد رؤساء دول وحكومات الحركة من جديد الحاجة إلى توفير الموارد المالية الجديدة والإضافية الكافية والتي يمكن التنبؤ بها، وإلى نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً بشروط ميسرة وتفضيلية، وإلى تعزيز الترتيبات التجارية غير التمييزية. وفي هذا الصدد، لوحظ مع القلق في الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز، الذي عقد هنا في الأمم المتحدة في الأسبوع الماضي، أن الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لتنفيذ برنامج العمل قد تأثر بالقيود المفروضة على النواحي المالية وغيرها من الموارد،

ففي المناطق الساحلية المنخفضة إلى مصادر المياه العذبة - مثل الجداول والأنهار ومستودعات المياه الجوفية - للاستخدامات المنزلية والزراعية؛ وارتفاع مستوى مياه البحر ودرجة حرارتها، مع ما يصحب ذلك من عواقب خطيرة على المجتمعات الساحلية؛ والأمطار المسببة للسيول التي تهطل في غير موعدها. إن الحاجة إلى الإدارة الكافية للمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري تشير بالطبع مشاكل هائلة بالنسبة لسري لانكا، كما تفعل بالنسبة للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى.

ومع ذلك تردنا أنباء عن الواقع الرهيب الذي يواجه الجزر الصغيرة المنخفضة - التي يوجد الكثير منها، بما في ذلك ملديف في المحيط الهندي - والذي يتمثل في ارتفاع مستوى مياه البحر لتغمر المناطق السطحية، وربما جزراً بأكملها. ومن ثم تعرب سري لانكا عن تأييدها الشديد لعقد تلك الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للنظر في تنفيذ برنامج العمل من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية منذ أن اعتمد في بربادوس في عام ١٩٩٤ ما أصبح يعرف باسم برنامج عمل بربادوس. ويمثل البرنامج مناشدة - واسعة النطاق ومؤثرة جداً - من زهاء ٤٠ دولة عضواً في الأمم المتحدة، أولاً من أجل تفهم الظروف الفريدة والبالغة الصعوبة التي تجدد الدول الجزرية الصغيرة النامية فيها أنفُسها، وثانياً، من أجل المساعدة التي يمكن لكل دولة من الدول الأعضاء الأخرى أن توفرها.

وإذا كانت سري لانكا تأسف، لكونها لا تستطيع أن تكون مصدراً للتمويل، نظراً للمتطلبات الكبيرة الأخرى على مواردها، فإنني أود أن أؤكد للجمعية أن سري لانكا قادرة على تقديم أشكال أخرى ذات صلة من التعاون والمساعدة بقدر استطاعتها، وهي تتوق إلى ذلك. وسبل تقديم هذه المساعدات التعاونية متعددة، بما فيها منظومة الأمم المتحدة بمنظوماتها، وبصفة خاصة على ما أعتقد، عملية التعاون بين الجنوب والجنوب. كما أنها تتضمن المنظمات الإقليمية، مثل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، في منطقة المحيط الهندي، وملديف عضو هام في تلك الرابطة، ورابطة حافة المحيط الهندي للتعاون الإقليمي التي تضم في عضويتها البحريين وسنغافورة وسيشيل وملديف وموريتانيا. وهناك أيضاً الكمنولث وأمانته، ويضم عدداً كبيراً من الدول الجزرية الصغيرة النامية التي كانت من الأراضي المستعمرة في الماضي، مثل سري لانكا.

وترحب جنوب أفريقيا بهذه الفرصة لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونتطلع قُدمًا لدورة بناءة ومثمرة في ظل رئاستكم القديرة، سيدي. هذا الاستعراض الخمسي يتيح فرصة ممتازة للمجتمع الدولي لكي ينظر في المجالات التي أحرزنا فيها نجاحًا، والأعمال التي لا تزال في حاجة إلى الاضطلاع بها لكي نحزّر تقدمًا في المستقبل. وينبغي أن نغتنم هذه الفرصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد جاك بودان، وزير خارجية السنغال.

السيد بودان (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أعرب عن تأييدي للآراء التي أبدتها فخامة السيد بارات جاغديو، رئيس جمهورية غيانا، عندما تكلم في الجمعية باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وبياني اليوم، أولاً وقبل كل شيء، رسالة تعاطف وتضامن موجهة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأطراف في تحالف الدول الجزرية الصغيرة. والسنغال، بوصفها دولة ساحلية يقع ساحلها الغربي على المحيط الأطلسي، تدرك تماماً العقبات التي تعوق تقدم الدول الجزرية الصغيرة النامية صوب تحقيق التنمية المستدامة. لأننا، مثلنا مثل أصدقائنا من الدول الجزرية، نعاني أيضاً من جراء الظواهر المتعلقة بالتدهور البيئي البحري والساحلي.

وقبل خمس سنوات اعتمد المجتمع الدولي إعلان وبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، مستلهما في ذلك مبادئ والتزامات مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية. وقد سلّم في ذلك الإعلان بالشواغل والاحتياجات التي تنفرد بها تلك البلدان وبضعفها الشديد بسبب عوامل مختلفة تتمثل في تغير المناخ والتلوث البحري، وتآكل الشواطئ، والعزلة، والإخلال بالنظم الإيكولوجية، والكوارث الطبيعية، وهلم جرا. وكل هذه المخاطر والظواهر إضافة إلى الضغوط الناجمة عن تكديس السكان في منطقة صغيرة - تستلزم تعبئة قوى المجتمع الدولي على وجه الاستعجال لضمان سلامة الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة.

ويتضمن برنامج عمل بربادوس مجموعة متماسكة من التدابير القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة

وبالعوامل الاقتصادية والبيئية العالمية. أما اجتماع المانحين والدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في الأمم المتحدة في شباط/فبراير ١٩٩٩، فقد أسهم إسهاماً طيباً في هذا الصدد. ومع ذلك، فهناك حاجة إلى متابعة ملموسة للنتائج المستخلصة من هذا الاجتماع.

والتنمية المستدامة في الجزر الصغيرة يعقدها حجم تلك الجزر، ومواردها المحدودة، وتشتتها الجغرافي، وعزلتها، وهشاشتها البيئية. كما أن الاحترار العالمي والظواهر المصاحبة له، مثل ارتفاع مستوى البحر، تزيد من ضعف الجزر الصغيرة في مواجهة العواصف والفيضانات. وكثرة الكوارث الطبيعية، وكثافتها، والآثار المدمرة التي تتركها على الدول الجزرية الصغيرة النامية تزيد من شدة ضعف هذه الدول. وفي هذا الصدد، تتيح الترتيبات التنظيمية التي وضعت في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، إطاراً صالحاً للتعاون الدولي يستهدف الحد من الكوارث الطبيعية.

من الواضح أن الضعف، في صورته المتنوعة، يمثل إحدى العقبات الرئيسية في سبيل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتعتقد جنوب أفريقيا أن الأمم المتحدة يجب أن تيسّر الانتهاء في الوقت المناسب من وضع مقياس للضعف يأخذ في الحسبان الضعف البيئي والاقتصادي للدول الجزرية الصغيرة النامية. ورؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، إدراكاً منهم لأهمية برنامج عمل بربادوس في تعريف وعلاج مشاكل الدول الجزرية الصغيرة النامية ونواحي ضعفها، أكدوا من جديد في مؤتمر قمة دربان، دعوة المجتمع الدولي إلى دعم تنفيذ برنامج العمل، بما في ذلك المبادرة الجارية بوضع مقياس للضعف لقياس حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

والقيود الفريدة التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية تجعل من الصعب عليها أن تحقق التنمية المستدامة أو أن تنتفع من العولمة وتحرير التجارة. وبالتالي، ينبغي للنظام الدولي أن يساعد هذه الدول على تحسين قدرتها التنافسية، ووصولها إلى الأسواق، وتنويع اقتصاداتها، وعلى بناء قدرتها على المشاركة بفعالية في التجارة المتعددة الأطراف. ومما له أهمية قصوى أن لا يكتفي المجتمع الدولي، بما فيه النظام النقدي والمالي والتجاري، بالاعتراف بنواحي القصور والضعف التي تتسم بها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بل أن يعالجها أيضاً، لكي ييسر اندماجها في الاقتصاد العالمي.

ومن الممكن مواجهة هذا التحدي؛ إذ أن لدينا الوسائل اللازمة. ودعونا نكفل في نهاية هذه الدورة وضع برنامج عمل بربادوس في إطار نهج عملي وحاسم بحيث يخدم المصالح الحقيقية للشعوب التي اعتمدناه لصالحها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد خيميه غاما، وزير الشؤون الخارجية للبرتغال.

السيد غاما (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء أود أن أعلن تأييدي لبيان فنلندا المدلى به أمس باسم الاتحاد الأوروبي.

لقد مضت خمس سنوات على عقد المؤتمر العالمي من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، في بربادوس. ولذلك، فقد حانت اللحظة المناسبة لتقييم حالة تنفيذ الميثاق الدستوري لهذه المجموعة من البلدان، ألا وهو برنامج عمل بربادوس، وللتفكير في إنجازاتها المحققة على مدى السنوات الماضية، فضلا عن التحديات الجديدة التي تواجهها في الأوقات المقبلة.

إن حكومتي تؤمن بالهدف المشترك المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وتؤمن بجدوى المشاركة والمسؤولية التامتين في الإدارة المستدامة للبيئة العالمية، لا سيما فيما يختص ببيئة البحار والسواحل.

إن البرتغال بوصفها بلدا تمتلك خطا ساحليا هاما وأرخبيلين، هما جزر الأزور - حيث ولدت - وماديرا، لا يساورها الشك في الأهمية الاستراتيجية التي تمثلها الموارد البحرية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذه البلدان لا تمثل أصولا إنمائية قيمة بالنسبة للمجتمع الدولي ككل فحسب، لكنها تتحمل أيضا مسؤولية هامة عن جزء هائل من محيطات العالم وبحاره.

وفيما يختص بتغير المناخ وارتفاع مناسيب البحار، تعرب البرتغال عن قلقها إزاء الضعف الشديد الذي تعاني منه الدول الجزرية الصغيرة النامية وتسلم بالجهود التي بذلها الكثير من هذه البلدان لوضع سياسات واستراتيجيات محددة لمواجهة التغير المناخي بمساعدة من المنظمات الإقليمية والدولية.

ومنذ اعتماد برنامج عمل بربادوس أخذت عوامل خارجية متعاضمة، بخلاف التغيرات البيئية، في التأثير

الأجل التي ينبغي أن تتخذها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بمشاركة المجتمع الدولي، لعكس مسار الاتجاهات السلبية التي تؤثر في جهودنا الرامية إلى تحقيق هدف التنمية المستدامة. وتصف تقارير الأمانة العامة المرفوعة إلى الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة حالة التقدم المحرز منذ مؤتمر بربادوس. ويشيد وفدي بالجهود المبذولة على كل من الصعيد الوطني والصعيد الإقليمي والصعيد الدولي لتنفيذ برنامج عمل بربادوس. وقد تحقق في السنوات القليلة الماضية تقدم ملموس في مجالات حيوية عديدة مثل الإمداد بمياه الشرب والطاقة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، وبطبيعة الحال تفاوت هذا التقدم من بلد إلى آخر.

إلا أنه من الواضح أنه لا يزال من المتعين عمل الشيء الكثير لتغيير الطريقة التي تسير بها الأمور، ولاتقاء المشكلات التي يمكن السيطرة عليها، وإدارة ما تحقق بحيث نحمي الدول الجزرية الصغيرة النامية مما ينطوي عليه المستقبل من أمور غامضة. ويعني ذلك زيادة تعبئة الموارد. وكما بيّن الأمين العام في تقريره فإن التغير المناخي وارتفاع مناسيب البحر، والتنوع البيولوجي، وإدارة النفايات هي القطاعات الثلاثة التي خصص لها أقل قدر من الموارد. إلا أنه لا يمكن إنكار أن هذه مجالات يظهر فيها ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية على نحو أكثر حدة من غيرها، لأن هذه الظواهر تؤثر في سلامة هذه الدول في حد ذاتها، الأمر الذي يهدد وجودها ذاته بوصفها كيانات مادية منفصلة. ويؤيد وفدي ما خلص إليه الأمين العام عندما دعا إلى تخصيص موارد مالية إضافية في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية لتنفيذ برنامج عمل بربادوس.

وبعد مضي خمس سنوات على بربادوس لا تزال شعوب الجزر تصغي إلى مناقشاتنا، ولكنها لم تعد تتفرج في سلبية واستسلام عن مشهد مسرحي تكتفي فيه بدور المتفرج. بل إنها الآن أصبحت جهات فاعلة حقيقية، تؤدي بجسارة وبلا كلل دورها كل يوم في عرض لا مجال فيه للخيال. وتبدو خطورة وإلحاح المسائل التي نناقشها هنا بوضوح لأولئك الملايين من الرجال والنساء لأنها تجسد لهم مسألة البقاء على قيد الحياة في وجه الأخطار المتعاضمة. وعلينا جميعا في هذا العالم الذي يسوده الاعتماد المتبادل أن نحمي جميعا ما تتمتع به الجزر من جمال طبيعي وثروة ثقافية وتنوع بيولوجي، تشكل في مجموعها تراثا متكاملا، وذلك وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة.

الإعلان السياسي الجديد المتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل موتسو هاي توماس ثاباني، وزير الشؤون الخارجية ليسوتو.

السيد ثاباني (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): يسعدني كثيرا أن أخاطب هذه الجمعية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتشمل الموضوعات الرئيسية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية الضعف أمام تأثيرات وعواقب تغير المناخ؛ والضعف التكنولوجي وضعف الاقتصادات الصغيرة؛ وتهديد تكرار الدمار الذي تحدثه الكوارث الطبيعية، والبعد عن الشركاء التجاريين الرئيسيين، الذي يتسبب في ارتفاع تكاليف النقل الدولي؛ وارتفاع تكلفة الوحدة في الهياكل الأساسية الاجتماعية والمادية بسبب انخفاض الطلب والاستخدام غير الأمثل؛ وعدم وفاء الموارد الاستثمارية بغرض بناء الهياكل الأساسية البالغة الأهمية.

ولذلك يدعم وفدي تطلعات الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة وكذلك إلى حفظ تراثها الطبيعي والثقافي للأجيال المقبلة. ونحن أنفسنا نمثل بلدا غير ساحلي صغيرا وناميا له نظام إيكولوجي جبلي هش، وتواجهنا مشاكل خاصة ناتجة عن عدم وجود منفذ بري إلى البحر، وزاد من حدتها البعد والعزلة عن الأسواق العالمية نتيجة لتكاليف النقل الباهظة مصحوبة بعدم توفر البنى الأساسية الوافية بالغرض. ولذلك يمكن لمملكة ليسوتو أن تتعاطف تماما مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، فيما يتعلق بأوجه ضعفها وخصائصها المتميزة التي تجعل مصاعبها في غاية التعقيد والخطورة. ونرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يشرع في اتخاذ المزيد من التدابير لدعم هذه البلدان في مجالات مثل بناء القدرة، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وتعبئة الموارد.

إننا جميعا نقبل إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن ٢١، باعتبارهما مخططين للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وبناء على أساس هذين المخططين، اللذين يؤكدان على مبادئ التنمية المستدامة، والتزام المجتمع الدولي بهما، فإن إعلان وبرنامج عمل

في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. لقد خلّفت العولمة وتحرير التجارة آثارا لا تنكسر على هذه البلدان، لا سيما أقلها نموا.

إن حكومتي إذ تضع في اعتبارها أهمية مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق باستراتيجيات تنميتها المستدامة مع إيلاء اهتمام خاص لأقلها نموا وأكثرها هشاشة أو ضعفا من الناحية البيئية، قد وضعت منذ عهد بعيد سياسة للمساعدة والتعاون مع بعض هذه البلدان، وأعني بذلك سان تومي وبرينسيبي وجزر الرأس الأخضر.

ونحن نتطلع إلى تقديم هذه المساعدة إلى تيمور الشرقية، إذ نؤمن إيمانا جازما بأنها ستمنح في القريب العاجل الحق في الانضمام إلى مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية بوصفها عضوا جديدا في المجتمع الدولي المؤلف من الدول ذات السيادة. وهذه المساعدة تقوم على وضع وتنفيذ برامج متكاملة معنية تستهدف الوفاء بالاحتياجات الهامة للبلدان المتلقية للمساعدة، حسبما حددتها حكوماتها، مثل القضاء على الفقر، وتنمية الموارد البشرية، والحفاظ على الهوية الثقافية، وتعزيز الأحوال الاجتماعية والصحية، ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ ومساندة عملية تعزيز المؤسسات الوطنية؛ وتطوير التعاون المالي وتنفيذه.

وفضلا عن ذلك، فإن حكومتي تساعد أيضا، لا سيما في حالة جزر الرأس الأخضر وحالة سان تومي وبرينسيبي، على تنفيذ برامج في ميدان الإدارة المتكاملة المستدامة للمناطق الساحلية وميدان التنوع البيئي البحري. وسعيا إلى وضع نهج متكامل، أخذت البرتغال تنفذ هذه البرامج الثنائية في إطار استراتيجية تعاون أكبر وضعت بالتعاون مع مانحين آخرين، مثل الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وبعض الوكالات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة.

واسمحوا لي بأن أختتم بالإعراب عن ارتياحي للاهتمام الذي وجهته هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة إلى المشاكل والتحديات المحددة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لتجديد التزام البرتغال بدعم تنفيذ برنامج عمل بربادوس، ولأعرب عن دعمنا للعناصر الرئيسية للعمل في المستقبل التي يجري تحديدها أثناء هذه الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة، وكذلك دعم

ملتزمة بالجهود الرامية إلى تخفيف محنة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أحمد السوسي، رئيس الوفد المغربي.

السيد السوسي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): على الرغم من القيد الزمني الذي فرض علينا بصورة مهذبة، اسمحوا لسي بادئ ذي بدء مرة أخرى أن أعرب عن تهاني وفدي وأطيب أمنياته لكم، سيدي الرئيس.

لا شك في أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية كان من أعظم مؤتمرات القمة في جميع الأزمان. فقد أثبت أنه نقطة تحول في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة، بهدف حماية كوكبنا وأجيالنا المقبلة من العواقب المترتبة على الاستغلال المطلق العنان للموارد غير المتجددة. وفي هذا السياق تقرر عقد مؤتمر عالمي لدراسة المشاكل الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، في سنة ١٩٩٤، وإرساء المبادئ الواردة الآن في برنامج العمل وتحويل هذه المبادئ إلى سياسات عملية تتيح لهذه الدول تحقيق التنمية المستدامة.

ومن المؤكد أن عقد هذه الدورة الاستثنائية الهامة لجمعيةنا يدل على أن المجتمع الدولي ملتزم التزاماً قوياً بالعمل على تنفيذ برنامج عمل بربادوس بتشجيع القيام بإجراءات ملموسة في المجالات ذات الأولوية مثل تغير المناخ، والكوارث الطبيعية، وموارد المياه العذبة، والموارد الساحلية والبحرية، وأخيراً، الطاقة والسياحة. وهكذا يظل المجتمع الدولي يظهر أنه مدرك للمشاكل الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية وأنه قرر مصمماً دعم الجهود التي تبذلها هذه الدول على الصعيد الوطني والإقليمي.

ولا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه العقبات الناشئة عن موقعها الجغرافي والتي لا تستطيع التغلب عليها بدون المزيد من التعاون الدولي. والجهود القيّمة التي تبذلها لإحراز تقدم ملحوظ في عملية التنمية المستدامة تعاني كثيراً من المشاكل المتصلة بصغر حجمها؛ وبعدها؛ وهشاشتها؛ وضعفها أمام تغير المناخ؛ والتكلفة العالية للطاقة، والهيكل الأساسية، والنقل والاتصالات؛ والكوارث الطبيعية؛ والافتقار إلى موارد المياه العذبة؛ والاستغلال المفرط لمصايد الأسماك. وبالتالي فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية تستحق

بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وضع بصورة مفصلة المبادئ والاستراتيجيات الإنمائية اللازمة لحماية البيئات الضعيفة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ولذلك يرحب وفدي بعملية الاستعراض هذه والنظر في تعزيز تنفيذ برنامج العمل المتفق عليه في المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقد في بربادوس في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩٤.

ولا شك في أن برنامج العمل لا يزال يشكل إطاراً قيماً وحيّاً لجهود التنمية المستدامة التي تضطلع بها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتلاحظ ليسوتو مع التقدير الإجراءات التي اتخذتها الحكومات، واللجان والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية والكمونولث في دعم الأنشطة المتصلة بتنفيذ البرنامج.

ولا يزال توفر الموارد المالية الوافية بالغرض على جميع المستويات ذا أهمية بالغة للاستمرار في تنفيذ برنامج العمل. وفي هذا الصدد، ما زالت تعبئة الموارد تشكل تحدياً رئيسياً للدول الجزرية الصغيرة النامية، ويجب أن يواجهها جميع الشركاء بعزيمة جديدة إذا كان لهذه الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة أن توفر الزخم اللازم لتعزيز تنفيذ برنامج العمل.

وفيما يتعلق بالتحديات التي يمثلها تغير المناخ، فإن من مسؤوليتنا جميعاً أن نعمل بدأب في سبيل التخلص من غازات الدفيئة. وفي هذا الصدد، تمثل الدورة الخامسة المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ معلماً بارزاً.

وختاماً، اضطلعت ليسوتو بدور هام في دعم قضية الدول الصغيرة النامية، والغالبية العظمى منها دول جزرية. فقد كان نائب رئيس وزراء ليسوتو عضواً في قوة عمل أنشأها الكمونولث وترأسها رئيس وزراء بربادوس، لتلقت انتباه الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية إلى ضعف الدول الصغيرة النامية بوجه عام والدول الجزرية الصغيرة النامية بوجه خاص. ونتيجة للعمل التحليلي الذي اضطلعت به الأمانة العامة للكمونولث، تم إعداد مؤشر مركب للضعف وعرض على الهيئات التي ذكرتها توا، وكذلك على لجنة السياسة الإنمائية التابعة للأمم المتحدة. ولذلك لا تزال ليسوتو

المساعدة من المجتمع الدولي، خصوصاً أنها تعد حارساً أميناً لأجزاء كبيرة من المحيطات والتنوع البيولوجي لكوكننا، ولأنها داخلة في معركة للبقاء للتغلب على تغير المناخ وما ينتج عن ذلك من ارتفاع في مستوى سطح البحر.

ولجميع هذه الأسباب، ندعو البلدان المانحة إلى المزيد من تعبئة مواردها من أجل تعزيز تعاونها مع البلدان الجزرية الصغيرة النامية وذلك بعكس اتجاه الانخفاض الجاري في المساعدة الإنمائية الرسمية بأسرع ما يمكن وكفالة المزيد من استثمار الأموال. وهي في التعاون مع البلدان المنتفعة، ينبغي لها أيضاً أن تنسق برامجها لضمان تحقيق الأهداف المرسومة. وينبغي أن يتاح لهذه الدول الجزرية المزيد من فرص الحصول على الموارد من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، وبخاصة مرفق البيئة العالمي. وينبغي أيضاً النظر في تقديم مساعدة خاصة لهذه الدول لتتأقلم على العولمة وتحرير التجارة، اللتين أثرتا عليها تأثيراً سلبياً، باعتبار التدني في المعاملات التجارية التفضيلية.

وفي مجال التكنولوجيا والخبرة، تحتاج الدول الجزرية الصغيرة إلى الحصول على تكنولوجيات البيئة على أساس تفضيلي وتنازلي، وبخاصة للحد من أثر غازات الدفيئة، حتى تتمكن من استغلال مصادر الطاقة المتجددة، وتوفر الطاقة، وتعكس تلوث المياه العذبة واختلاطها بالمياه المالحة.

وفيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة، يمكن لتلك الدول أن تنشط مشاركة المنظومة في العمل على إعداد مقياس للضعف للدول الجزرية الصغيرة النامية بحلول عام ٢٠٠٠، وهو من شأنه أن يمكن المجتمع الدولي من أن يقدر بصورة أفضل طبيعة التعاون المطلوب من هذه البلدان.

ويكرر المغرب الإعراب عن تضامنه الفعال مع الدول الجزرية الصغيرة النامية ويدعوها إلى أن تولي اهتمامها الخاص للتعاون بين بلدان الجنوب. فهو أداة ضرورية لتكملة الآليات الموجودة، خاصة في بيئة دولية تتسم بندرة الموارد المالية. وبلدنا مستعد ليشاطر الدول الجزرية الصغيرة خبرته في مجال إدارة الموارد البحرية والمياه العذبة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.